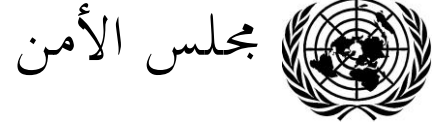


Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار،
يشرفني أن أحيل طيه تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة وعلى التقرير، وإصدارهما
كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان باروس
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 161014 14-60684 (A)



رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من فريق الخبراء
المعني بكوت ديفوار إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٧٢ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بأن يحيلوا طيه تقرير منتصف المدة
الذي أعده الفريق وفقاً للفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

(توقيع) رومان بروهويلر

(توقيع) ريمون دوبيل

(توقيع) شيرون لوبان

(توقيع) روبرتو سولادزو

(توقيع) دافيد زونمينو

تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المقدم عملاً بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)

موجز

باشرت حكومة كوت ديفوار، في سياق عملية بناء السلام التي تضطلع بها، إصلاحات من أجل تعزيز وتوطيد السلم والأمن. وأحرز تقدم في مجالات تسريح المقاتلين السابقين وتجريدتهم من السلاح وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال الفريق يساوره القلق بشأن الأمن والاستقرار في المرحلة السابقة للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ نظراً لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي لم يحدد بعد مآلها في البلد.

وبينما أثر تحسن الوضع الأمني في كوت ديفوار تأثيراً إيجابياً في المنطقة، لا تزال المرتزقة في ليبيريا والمليشيات في كوت ديفوار نشطة إلى حد كبير. ولا تزال على الخصوص الأنشطة المضطلع بها والهجمات المسلحة المرتبطة بها في كوت ديفوار ذات صلة بعناصر من الجناح المتطرف الموالي لغباغبو الذي لا يدخر جهداً من أجل تجنيد وتمويل المقاتلين.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ثمة ثلاث مسائل رئيسية تدعو إلى القلق، وهي التباين بين عدد المقاتلين المسرحين وحجم الأسلحة المجمعة؛ ووجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين غير المسجلين؛ والتفاوت في معايير إعادة الإدماج.

وفي سياق مراقبة الحدود، تكمن شواغل الفريق الأساسية في النقص في الهياكل الأساسية والمعدات، وفي عدم الكفاءة في عملية إعادة الإدماج، وعدد الأفراد المدربين غير الكافي، مما يؤدي إلى تفويض قدرة إدارة الجمارك بالخصوص على أداء مهمتها بكفاءة.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، لا يزال تحويل المركبات المدنية إلى مركبات عسكرية مسلحة يشكل معضلة كبرى. وعلاوة على ذلك، ثبت للفريق وقوع انتهاكات في فترة ما بعد الأزمة الانتخابية في عام ٢٠١١ فيما يتعلق بالقاذفات المتعددة الصواريخ والرشاشات الثقيلة والذخائر المتصلة بها والمركبات التي يشبه بعضها منتجات مصنعة في السودان.

وفيما يخص الموارد الطبيعية، يعمل الفريق عن كثب مع وزارة الصناعة والمعادن والأمانة الدائمة لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار، ويرحب بالتقدم الإيجابي المحرز حتى الآن في قطاع الماس.

وتتواصل أنشطة تهريب الكاكاو والذهب. وقد أدت التوترات الناتجة عن حيازة الأراضي بين السكان المحليين، ولا سيما في الغرب، ورعايا بلدان مجاورة إلى عدة حوادث أمنية في عام ٢٠١٣.

وتتواصل التحقيقات من أجل تحديد الصلات المباشرة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتمويل شراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة. وفي هذا السياق، يركز الفريق أيضا على نظام الضرائب الموازي غير القانوني القائم على ابتزاز الأموال وغسل الأموال وسلبها، وعلى ما لذلك من صلات محتملة بأي جماعة أو أي أنشطة تهدد السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة.

ويلاحظ الفريق أن الأسئلة الموجهة إلى الوزارات الإيفوارية المعنية تظل دون ردود؛ فعلى سبيل المثال، لا تزال الموافقة على تسليم وزير الدفاع حواز مرور يتيح وصول الفريق دون قيود إلى المواقع العسكرية قيد النظر. ولا تبلغ السلطات الإيفوارية الفريق أو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوصول المواد المستثناة والخاضعة للإخطار التي ينبغي تفتيشها.

أولا - مقدمة

١ - بدأ فريق الخبراء عمله الميداني في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت أنشطة الفريق عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والسلطات الحكومية في كوت ديفوار، بهدف الحصول على معلومات ذات صلة بالتحقيقات التي يجريها. وقام الفريق بزيارة إلى أستراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا. وقام فضلا عن ذلك بزيارات ميدانية في شتى أنحاء كوت ديفوار. وترد في المرفق ١ قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق.

٢ - ولا تزال آراء الفريق بشأن انتعاش الاقتصاد الكلي الواردة في تقريره السابق (S/2014/266، الفقرة ٥) صالحة، إذ ظلت مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد إيجابية. وأسهمت إيرادات الكاكاو والنفط، إلى جانب الاستثمارات الرئيسية في مشاريع الهياكل الأساسية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ويقدر أن يظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ٨ في المائة في عام ٢٠١٤. ويرحب الفريق بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، للحد من حالات ابتزاز المال التي لا تزال شائعة مع ذلك. ويلاحظ الفريق أيضا أن الحكومة أحرزت تقدما فيما يتعلق بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ حظر توريد الأسلحة. وفي عام ٢٠١٢، حصل الفريق على جواز مرور من وزارة الدفاع أتاح له الوصول إلى المواقع العسكرية في كوت ديفوار. ولا يزال طلب تحديد جواز المرور خلال فترة هذه الولاية قيد النظر.

٣ - وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال الفريق يساوره القلق بشأن حالة الأمن والاستقرار في المرحلة السابقة للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥. وتعتبر المناقشات بشأن اللجنة الانتخابية المستقلة، ومشاركة جميع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بما فيها الجبهة الشعبية الإيفوارية، واستعداد الجميع لقبول النتائج سلميا أو الرجوع إلى الآليات المؤسسية للنظر في المخالفات، عوامل تؤثر على توطيد عملية السلام في كوت ديفوار.

٤ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال الآراء التي أعرب عنها الفريق بشأن الحالة السياسية والأمنية في كوت ديفوار في تقريره النهائي المقدم عملا بالقرار ٢١٠١ (٢٠١٣) (S/2014/266، الفقرات ٤ و ٨ و ٩) تعبر بصدق عن الواقع. ويلاحظ الفريق أن جهود البلد في مكافحة الإفلات من العقاب تظل معطلة، حيث لم تصدر حتى الآن لوائح اتهام بحق أي من قادة القوات الجديدة السابقين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، يرى الفريق أن قادة المناطق السابقين قد حشدوا،

بالجوء إلى الأنشطة الإجرامية وفي ظل الإفلات التام من العقاب، مصادر تمويل إضافية يمكن أن تستخدم في حالة تدهور الحالة السياسية والأمنية في شراء الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، في انتهاك لنظام الجزاءات.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ١١ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي قرر مجلس الأمن بموجبه أن يواصل، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، استعراض التدابير المنصوص عليها في الفقرات من ١ إلى ١٠ من القرار، وفقا لما يحرز من تقدم في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والمصالحة الوطنية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، يقوم فريق الخبراء برصد التطورات عن كثب، ويعتزم تقديم تقييم شامل عن التقدم المحرز فيما يتصل بتلك الركائز الأربع في تقريره النهائي المقرر تقديمه في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٦ - ويلاحظ الفريق أن مختلف التحقيقات المعروضة في هذا التقرير لا تزال جارية، وبالتالي، فإنه يعتزم تزويد اللجنة بمزيد من التفاصيل ودراسات كاملة للحالات الفردية في تقريره النهائي.

منهجية التحقيق

٧ - استخدم الفريق معايير الإثبات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997). واستند الفريق في استنتاجاته إلى الوثائق، وحيثما أمكن، إلى ملاحظات الخبراء أنفسهم مباشرة على أرض الميدان.

٨ - ويحيط الفريق علما بالإجراءات التي اتخذتها كوت ديفوار من أجل منع انتشار عدوى إيبولا، وعلى وجه الخصوص إغلاق حدودها في وجه الأفراد القادمين من سيراليون وغينيا وليبيريا أو العابرين لهذه البلدان، منذ آب/أغسطس ٢٠١٤.

٩ - ويلاحظ الفريق الاختلافات في ترجمة الفقرة ٢٦ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) بين اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ويود أن يلمس توجيهات اللجنة في هذا الصدد.

الاستجابة لطلبات الفريق الحصول على المعلومات

١٠ - قام الفريق، خلال الجزء الأول من فترة ولايته، بتوجيه عدد من الرسائل الرسمية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص والأفراد، ويعتزم أن يقدم إفادات كاملة عن الردود الواردة بشأنها في تقريره النهائي.

المسائل الإقليمية المتصلة بالجزءات

١١ - لا تزال آراء الفريق بشأن المسائل الإقليمية، كما وردت في تقريره السابق (S/2014/266، الفقرة ٢٣)، تعبر بصدق عن الواقع. وبينما أثر تحسن الحالة الأمنية في كوت ديفوار تأثيراً إيجابياً في المنطقة، يؤكد الفريق أن هياكل المرتزقة في ليبيريا والمليشيات في كوت ديفوار تظل نشطة إلى حد كبير. ولا يزال الفريق يرى أن الأنشطة التي تضطلع بها الأجنحة المتطرفة الموالية لغباغبو والمليشيات الإيفوارية والمرتزقة الليبرية وثيقة الارتباط بالدينامية السياسية الداخلية في كوت ديفوار.

التعاون مع أفرقة رصد الجزاءات الأخرى باختلاف أنواعها

١٢ - حافظ الفريق على علاقات عمل متسقة مع فريق الخبراء المعني بليبيا توجت بإجراء بعثة مشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتعاون الفريق أيضاً مع فريق الخبراء المعني بالسودان وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وتبادل المعلومات والآراء معها.

التعاون مع السلطات الإيفوارية

١٣ - يحافظ الفريق على مستوى جيد من الاتصالات مع حكومة كوت ديفوار، يدل عليه عقد العديد من الاجتماعات الرفيعة المستوى. غير أن الفريق يساوره القلق لأنه لم يتوصل بعد بردود على الرسائل الرسمية الموجهة إلى الحكومة.

التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

١٤ - يود الفريق أن يعرب عن تقديره للدعم القيم المقدم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال فترة ولايته. وتواصل البعثة، من خلال وحدتها المتكاملة لرصد الخطر، توفير الدعم للفريق فيما يتعلق بالمكاتب والنقل والإدارة. وتواصل الوحدة إطلاع الفريق على المعلومات. ولكن الفريق يود أن يؤكد أن الوحدة تعاني من نقص في الموظفين، حيث تفتقر إلى خبير في الأسلحة وخبير في الموارد الطبيعية، مما يؤثر على إمكانية حصول الفريق على المعلومات ذات الصلة.

ثانيا - الأخطار التي تهدد السلام والأمن في كوت ديفوار

ألف - الميليشيات والمرتزقة

١٥ - أجرى الفريق تحقيقات بشأن التهديدات المحدقة باستمرار بالاستقرار والأمن في كوت ديفوار التي يشكلها أفراد معينون وحوادث طرأت في الآونة الأخيرة. ففي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير و ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، هاجمت عناصر مسلحة قريتي غرابو وفيتيه وفي المنطقة الغربية من كوت ديفوار. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٤ شخصا، منهم ١١ مدنيا و ٣ جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وقام أيضا المعتدون، في طريقهم، بقتل ثلاثة مدنيين في قرية كابو في ليريا.

١٦ - ويلاحظ الفريق، على غرار التقارير السابقة^(١)، أنه في أعقاب أزمة ما بعد انتخابات عام ٢٠١١، قامت عناصر من قوات الدفاع والأمن والوطنيين الشباب والمقاتلين المدربين (الميليشيات) بعبور الحدود في اتجاه ليريا، حيث جددت تلك العناصر الصلات مع المرتزقة التي استخدمت خلال فترة رئاسة لوران غباغبو، وواصلت تجنيد العناصر في صفوف اللاجئين. وشنت تلك العناصر هجمات مشتركة عبر الحدود بقيادة القادة السياسيين والعسكريين المنفيين الذين ثبت أنهم ينتمون إلى الجناح المتطرف الموالي لغباغبو. وجمع الفريق معلومات تفيد بأن هذه الأنشطة لا تزال مستمرة.

الهجوم على غرابو وفيتيه

١٧ - التقت ثلاث مجموعات من المهاجمين في غرابو وفيتيه من أجل تنفيذ الهجومين كما يلي: مجموعة من اللاجئين الإيفواريين تم تجنيدهم في محيم ليتل وليبو للاجئين في ليريا^(٢) (انظر المرفق ٢)؛ ومجموعة من المقاتلين الليبريين السابقين؛ ومجموعة من الأعضاء السابقين في جماعة الوطنيين من أجل السلام من أبيدجان. وتشكل هذه المجموعات جزءا من وحدة تدعى "سرية أرماغيدون" أنشأها عناصر موالية لجناح غباغبو المتطرف، معظمها منفية في غانا.

١٨ - وفي حين عزي الهجومان في بادئ الأمر إلى نزاعات حول الأراضي بين المجتمعات المحلية، يلاحظ الفريق أن هذه النزاعات لم تكن هي الدافع الرئيسي. وحدد الفريق ما لا يقل

(١) S/2012/196 و S/2012/766 و S/2013/228.

(٢) أتى بعض المهاجمين من القرى التي تعرضت لهجوم في السابق.

عن اثنين من القوى المحركة التي تستدعي المزيد من التحقيق، وسيقدم استنتاجاته في هذا الصدد في التقرير النهائي.

١٩ - أولاً، يلاحظ الفريق أن الهجومين شكلا جزءا من خطة أوسع نطاقا من أجل زعزعة الاستقرار في البلد. وقد ثبت للفريق أن قادة سياسيين وعسكريين سابقين، وهم جاستن كوني كاتينان، ودامانا بيكاس^(٣)، والعقيد ألفونس غوانو، والعقيد هونري توهورو دادي، والقائد فيلغانس أكابيا، والمفوض باتريس لوبا، والمفوض غناوا (الملقب بكابيل)^(٤)، يشكلون العناصر الرئيسية في هيكل القيادة والتحكم للجناح المتطرف الموالي لغباغو. وأكد الفريق أن كودو غنانغو جان ديديه (الملقب بـ "PKM"، وأويي كواه رودريغ (الملقب بـ "AA52")^(٥)، وهما قائدان محليان كانا مسؤولين عن شن عدة هجمات في أبيدجان في عام ٢٠١٢، هما أيضا من عناصر "سرية أرماغيدون". وقد ألفت القوات الأمنية لكوت ديفوار القبض عليهما في عام ٢٠١٣.

٢٠ - وتبين للفريق أن هذه الوحدة قد كان لها ضلع أيضا في الهجوم الذي نفذ في ١١ آذار/مارس ٢٠١٣، وأودى بحياة الجنرال ياو برو آلان، مدير التدريب بأكاديمية الشرطة في أبيدجان. وعلى المستوى الاستراتيجي، خطط الجناح المتطرف الموالي لغباغو لاستخدام هذه الوحدة في شن هجمات ضد شخصيات سياسية ومؤسسات حكومية.

٢١ - وثانيا، يلاحظ الفريق أن هذه الهجمات لم تكن أفعال عنف متفرقة فيما بين أفراد المجتمعات المحلية. فقد ثبت للفريق أن الجناح المتطرف الموالي لغباغو قد خطط لها ومولها منذ أواخر عام ٢٠١٣، وأن تلك الهجمات كانت عبارة عن موجات من الهجمات المسلحة المنفذة في البلد، معظمها انطلاقا من غرب كوت ديفوار.

٢٢ - واتسم هذا النوع من الهجمات بثلاث سمات رئيسية: استهداف المواطنين الأجانب (كان معظم الضحايا من بوركينا فاسو وغينيا ومالي)، وزعزعة استقرار العلاقات فيما بين المجتمعات المحلية، وتشجيع عودة عناصر الجناح المتطرف الموالي لغباغو في المنفى إلى السلطة السياسية. ويواصل الفريق تحقيقاته في الشبكات المالية المنشأة لدعم تلك الهجمات.

(٣) في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤، نشرت صحيفة "La dépêche d'Abidjan" مقالا ردا على إحالة شارل بلي غودي إلى المحكمة الجنائية الدولية وردت فيه عبارات من قبيل "الاستعداد للقتال" أو "لم يبق أي خيار سوى القتال" أو "لقد انقطع حبل الحوار نهائيا بيننا والحكومة الإيفوارية" (انظر المرفق ٢٩).

(٤) انظر S/2013/228، المرفق ٣.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٣٩.

٢٣ - وبالنظر إلى أن العديد من الأسلحة لا تزال في أيدي مواطنين يمانعون في الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يساور الفريق القلق لأنه في حالة شن هجمات في المستقبل، يمكن أن يلجأ أفراد المجتمعات المحلية المستهدفة إلى الرد عليها باستخدام السلاح، الأمر الذي يمكن أن يديم دورة العنف وعدم الاستقرار. ويلاحظ الفريق أن هذه الهجمات تقوض التماسك الاجتماعي وتخلف تصدعا على مستوى المجتمعات المحلية. كما أنها تقوض جهود بناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية، وتعرض للخطر عملية المصالحة.

٢٤ - ويلاحظ الفريق وجود تواطؤ بين جماعات منشقة عن الجناح المتطرف الموالي لغباغبو وعناصر من الهياكل الأمنية الحالية. وسيواصل الفريق التحقيق في هذا الأمر، وسيقدم تقريراً وفقاً لذلك.

تجنيد المقاتلين

٢٥ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، شوهد ديدبيه غوليا (الملقب بروجيه تيكويا)^(٦) بالقرب من مخيم لاجئي شركة إنتاج الأحشاب الرفيعة السابقة، حيث كان يجند المقاتلين. وكان له دور في آليات التمويل ونقل التعليمات. ويعتزم الفريق التحقيق في استراتيجية تجنيد المقاتلين داخل مخيمات اللاجئين وتوثيقها.

تحسين أمن الحدود

٢٦ - كشف الهجومان على قريتي غرابو وفيتيه في شباط/فبراير النقاب عن صعوبات في توفير الأمن بفعالية في المنطقة الغربية من البلد وعن اعتماد قوات الأمن الإيفوارية الكبير على وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٧ - غير أن الفريق يلاحظ اتخاذ تدابير أمنية إضافية ونشر عناصر إضافية للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في المنطقة، في أعقاب الهجومين. ويجري وضع خطة متكاملة من أجل توفير ثكنات وإنشاء مدرسة ونشر قوات إضافية، فضلاً عن وضع مشاريع ترمي إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين الحالة الأمنية والإسهام في تعزيز التماسك الاجتماعي.

باء - المقاتلون السابقون غير المدجنين

٢٨ - تعتزم هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الانتهاء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد وضعت الهيئة معايير لاختيار

(٦) قائد سابق لمليشيا موالية لغباغبو كانت تباشر نشاطها في غيغلو خلال أزمة ما بعد انتخابات عام ٢٠١١.

المقاتلين السابقين الذين يمكن أن يستفيدوا من هذه العملية. وتشمل هذه المعايير كمية الذخائر والأسلحة التي يملكونها وحصولهم أم لا على بطاقة التسريح الصادرة عن البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي (انظر المرفق ٣). كما أنشأت الهيئة آلية للكشف عن الغش في عملية التسريح. ومع ذلك، يلاحظ الفريق حالات الفساد المحتملة للموظفين المسؤولين عن العملية وحالات عدم تسجيل المقاتلين السابقين. ويركز الفريق على مسألتين رئيسيتين.

٢٩ - أولاً، يلاحظ الفريق أوجه التباين بين عدد المقاتلين المسرحين والأسلحة التي جمعت والغموض الذي يكتنف معايير إعادة الإدماج. ولاحظ الفريق حدوث انخفاض في عدد المقاتلين المسرحين والمعاد إدماجهم، إلى جانب عدد الأسلحة التي جمعت في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، على النحو المبين في الجدول أدناه:

حالة التسريح والتجريد من السلاح^(أ)

٢٠١٣	٢٠١٤ (ب)
١٣ ٩٦٠	٦٩١
٢٧ ١١٦	٣ ٤٨٠

الأسلحة

المقاتلون المسرحون والذين جردوا من أسلحتهم

المصدر: www.addrci.net.

(أ) انظر المرفق ٣.

(ب) كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس.

٣٠ - وأكد وزير الدفاع للفريق أنه عقب تعداد سكاني أجراه مجلس الأمن القومي في عام ٢٠١٣، قررت الهيئة زيادة عدد المقاتلين السابقين قيد النظر من ٦٤ ٧٧٧ إلى ٧٤ ٠٦٨ مقاتلاً سابقاً (انظر المرفق ٤).

٣١ - وثانياً، لاحظ الفريق وجود أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين غير المسجلين الذين احتفظوا بأسلحتهم وزيهم النظامي، ويعملون كحراس أمن، وانضموا إلى عصابات مسلحة واتحادات نقل غير مشروعة، مما يدر أرباحاً على بعض القادة العسكريين. ولدى الفريق قائمة بأسماء المقاتلين السابقين غير المدجنين الذين كانوا قد سجلوا في البداية من قبل البرنامج الوطني لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي الذي استعاض عنه بالهيئة في عام ٢٠١٣. ويعتزم الفريق العمل عن كثب مع الهيئة بشأن هذه الحالات.

جيم - شبكة إسيكا و اتارا الإجرامية وأنشطتها

٣٢ - تم في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إعفاء المقدم إسيكا و اتارا (الملقب بـ "واتاو")^(٧)، وهو قائد منطقة سابق، من منصبه كرئيس الأمن في المنطقة الجنوبية من أبيدجان وكنائب رئيس مركز القيادة والقرارات التشغيلية. ولكن عناصر موالية له خاضعة لسلطته حاولت أن تقاوم بالقوة إجراء مراسم نقل السلطات التي كان من المقرر إجراؤها في المؤسسة العامة للخدمات في أبيدجان.

٣٣ - والمنطقة الجنوبية من أبيدجان هي الآن تحت القيادة الفعلية للملازم أول توو سليمان. غير أنه تم نقل مئات الأسلحة، التي لم تكن وزارة الدفاع قد سجلتها في الترسانة الوطنية، من بيت واتاو إلى وجهة مجهولة، وذلك بعد مرور بضعة أيام على الحادثة المذكورة أعلاه.

٣٤ - ويرى الفريق أن واتاو، رغم إعفائه من منصبه، ما زال يسيطر على إحدى الشبكات الإجرامية التي تعمل في أبيدجان وفي جميع أنحاء البلد.

٣٥ - وقد سبق للفريق أن وثق دور واتاو في أنشطة تعدين الماس والذهب غير المشروعة في سيغيبلا ودوروبو (انظر S/2014/266)، وتحكمه في المقاتلين السابقين غير المسجلين (انظر S/2013/605).

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يشعر الفريق بالقلق إزاء ابتزازه المال من محطات الحافلات في الجزء الجنوبي من أبيدجان عن طريق شخص اسمه هاين سانسان لودوفيك، يدعي أنه أحد ضباط الحرس الجمهوري (انظر المرفق ٥). ومحطات الحافلات عبارة عن أماكن تتجمع المركبات فيها من أجل نقل الركاب، وتوجد فيها اتحادات النقل التي تحصل الرسوم بناء على نوع كل مركبة وخط سيرها. ويلاحظ الفريق أن واتاو شرع إثر إسناد المسؤولية عن الأمن في جنوب أبيدجان إليه في الاستفادة من الهياكل القائمة من خلال فرض مبالغ يجب على كل اتحاد دفعها بانتظام. ويضطر الركاب إلى الامتثال بسبب القسر والتخويف على أيدي العناصر المسلحة. ويلاحظ الفريق أن الأرباح الناجمة عن ابتزاز محطات الحافلات في جنوب أبيدجان تبلغ ٥٠ مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار) شهريا.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، جمع الفريق معلومات مستفيضة عن تورط أعضاء هذه الشبكة الإجرامية في عدد من الجرائم، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني للمباني، والمصادرة

(٧) انظر S/2008/598 و S/2009/521 و S/2011/272 و S/2013/228 و S/2013/605 و S/2014/266.

باستخدام العنف (مصادرة الممتلكات والأراضي والمزارع، التي أدت إلى حالات وفاة). ووثق الفريق حالات سطو مسلح في أبيدجان (أسفرت عن وقوع وفيات) وعلى الطريق بين أبيدجان وجراند باسام وبين ياموسوكرو وبواكيه، وحالات سرقة بعدة طرق منها استخدام القوة، وحالة سرقة للمركبات، وتوجيه التهديدات، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز في أماكن العمل الحكومية و/أو في محل إقامة واتاو، وفرض الضرائب على الأسواق المحلية في جنوب أبيدجان.

٣٨ - ووثق الفريق تجنيد عدة عناصر من الحرس الشخصي لواتاو ضالعة في الأنشطة المذكورة أعلاه في منطقة بواكي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد أتى معظمهم من أوساط الإجرام المحلية. واستمروا في نشاطهم الرئيسي تحت قيادة واتاو مستفيدين من حمايته. وأفلت معظمهم حتى الآن من قبضة العدالة، وذلك بعدة طرق منها التسلل إلى البلدان المجاورة. وفي حالة إلقاء القبض عليهم، يتدخل واتاو نفسه أو مرؤوسوه للإفراج عنهم مما يؤدي بالتالي إلى تقويض السلطات القضائية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك مؤشرات على أن الأنشطة الإجرامية التي يتحكم فيها واتاو تمتد إلى مناطق وقطاعات أخرى من اقتصاد البلد. وسيقدم الفريق المزيد من المعلومات المحددة إلى اللجنة.

ثالثاً - التدابير والضوابط الحدودية

٣٩ - يركز الفريق على إعادة نشر إدارة الجمارك، نظراً إلى أن أدائها الجيد لوظيفتها أمر أساسي في فرض رقابة فعالة على الحدود، ولا سيما في سياق الحظر المفروض على توريد الأسلحة. يكتسي أيضاً أهمية حاسمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والأمن في كوت ديفوار.

٤٠ - فأولاً، لدى إدارة الجمارك القدرة على التصدي للمخاطر الناشئة عن السلع والأشخاص قبل دخولهم البلد، وذلك بسبب وجودها الاستراتيجي والمستمر على الحدود الوطنية. وثانياً، تضطلع هذه الإدارة بدور هام بالنسبة للدولة والمنطقة في كفالة استيراد السلع وتصديرها وعبورها في الوقت المناسب، مما يجعلها متاحة في الأسواق المحلية والخارجية. وأخيراً، تسهم الإدارة إلى حد كبير في إيرادات الدولة. ففي عام ٢٠١٣، حصلت إدارة الجمارك الإيفوارية إيرادات بلغ مجموعها ١ ١٢٩,٥٦ بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أي ما يمثل ٥٠,٤ في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية الداخلية.

- ٤١ - وزار الفريق الحدود مع ليبيا وغينيا خلال الجزء الأول من فترة ولايته. غير أنه نظرا لتعذر سلك الطرق نتيجة للأمطار الغزيرة، لم يتمكن الفريق من زيارة عدة مكاتب جمركية ومراكز حدودية (انظر المرفق ٦).
- ٤٢ - وتتكفل وحدات القوات الجمهورية لكوت ديفوار بتوفير الأمن في تلك المناطق. ويرى الفريق أن ذلك مناسب بالنظر إلى الحالة الأمنية في الماضي، ولا سيما في سياق الهجومين الأخيرين على قريتي غرابو وفيتة على الحدود الليبرية.
- ٤٣ - وسوف يقدم الفريق في تقريره النهائي تقييما كاملا للتدابير المتعلقة بالحدود، يشمل توصيات عن سبل تحسين القدرة على رصد الحدود.
- ٤٤ - ولاحظ الفريق أن إدارة الجمارك قد نشرت في المنطقة الغربية، بيد أن العديد من العوامل لا تزال تعوق إلى حد كبير قدرة موظفي الجمارك على أداء مهامهم بكفاءة.
- ٤٥ - ولاحظ الفريق أن المكاتب الجمركية على طول الحدود الغربية تحتاج إلى تحسين. وهي تفتقر إلى جملة أمور منها: المرافق الصحية الأساسية، والمياه، والكهرباء، والمناطق المسقوفة والمنصات اللازمة للتحقق من محتويات المركبات، ووسائل الاتصال والمركبات.
- ٤٦ - ويقع عدد من المكاتب الجمركية والمراكز الحدودية بعيدا عن الحدود الفعلية. فعلى سبيل المثال، يبعد المكتب الجمركي في وانين أكثر من ١٠ كيلومترات عن الحدود الغنية، الأمر الذي يزيد من خطر دخول السلع والأشخاص إلى الأراضي الإيفوارية دون مراقبة.
- ٤٧ - ويشعر الفريق بالقلق إزاء الافتقار إلى معدات الاتصالات في عدة مناطق. ويعتمد موظفو الجمارك الذين أجرى الفريق مقابلات معهم على هواتفهم المحمولة الخاصة، ولكن في بعض المناطق لا توجد تغطية للهاتف المحمول (على سبيل المثال مكتب جمارك برولوج على الحدود الجنوبية الغربية مع ليبيا)، الأمر الذي يترك موظفي الجمارك دون وسيلة اتصال ويحد من قدرتهم على التنسيق مع الزملاء أو إخطارهم في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يتوفر عدد محدود للغاية من الأسلحة لدرجة أن موظفي الجمارك يحملون في كثير من الأحيان أسلحتهم الشخصية بالتناوب.
- ٤٨ - ويلاحظ الفريق قدرات الرقابة المتدنية لدى إدارة الجمارك في المناطق التي تمت زيارتها، حسبما أكده موظفو الجمارك. ويلاحظ الفريق أن مهربي الكاكاو يستفيدون من أوجه القصور المعروفة هذه (انظر الفقرة ٩٢ أدناه). ويعمل المهربون بشكل خاص في الليل لأن موظفي الجمارك لا يسعون دوريات في المناطق الحدودية ليلا، بسبب الافتقار إلى

المعدات والأفراد. ويمثل ذلك خطراً على الأمن، ويؤدي إلى قصور في رصد نظام الجزاءات وإلى خسارة في إيرادات الدولة.

٤٩ - ولا يوجد لدى إدارة الجمارك ما يكفي من الموظفين المدربين، حيث لم تتم أي تعيينات منذ عام ٢٠٠٥، وفقاً للسلطات الإيفوارية. وفي الوقت الراهن، يعمل في إدارة الجمارك ٢٠٩١ موظفاً مدرباً من ذوي الخبرة تتراوح أعمار ٧٩٨ موظفاً منهم بين ٥١ و ٦٠ سنة.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٣، بدأت عملية لإدماج ٢٠٠٠ مقاتل سابق إضافي من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أن هذه العملية قد توفر القوة البشرية التي تهمس الحاجة إليها، يشعر الفريق بالقلق إزاء عدم كفاية مستوى التدريب الذي حصلوا عليه. فقد استغرق تدريبهم ٥ أشهر في المجموع، وجرى تخصيص شهر واحد منها للتدريب العسكري و ٤ أشهر للتدريب الأساسي في مجال الجمارك، وذلك بدلاً عن التدريب المعتاد لمدة ١٢ شهراً. وأبلغت إدارة الجمارك الفريق بأن المقاتلين السابقين الذين جرى إدماجهم قد لا يحصلون على المزيد من التدريب بسبب الافتقار إلى الموارد. ويساور الفريق القلق لأن نشر المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٢٠٠٠ فرداً بصورة نهائية ودون تدريب كاف سيعطل بشكل إضافي قدرة إدارة الجمارك على تأدية وظيفتها.

رابعاً - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

ألف - الوصول إلى المواقع العسكرية

٥١ - لم تُمنح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى الآن إمكانية الوصول الكامل إلى المواقع العسكرية وفقاً للقرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). وضمن ١٨٦ عملية تفتيش أجرتها عملية الأمم المتحدة في ما يتصل بالحظر في الفترة الواقعة بين ١ أيار/مايو و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، منعت العملية من الوصول إلى المواقع في ٣٠ مناسبة (انظر المرفق ٧). وأجرى الفريق عمليتي تفتيش ناجحتين، بما في ذلك تفتيش واحد نفذ بدعم من العملية.

٥٢ - ويساور الفريق القلق لأنه لم يُمنح حتى الآن موافقة على طلبه للحصول على جواز مرور من وزارة الدفاع من أجل الوصول دون عوائق إلى المواقع العسكرية.

باء - تحويل الأعتدة غير الفتاكة إلى أعتدة فتاكة

٥٣ - لاحظ الفريق أثناء الزيارة التي قام بها إلى أبيدجان وفي جميع أنحاء البلد أن عدة مركبات تكتيكية خفيفة من طراز ACMAT مستوردة من فرنسا بصفتها مركبات مدنية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في إطار نظام الإخطار، وكذلك مركبات بيك - أب مدنية أخرى، قد تم تعديلها لتصبح مركبات مسلحة بتجهيزها بموامل للأسلحة الآلية^(٨).

٥٤ - وتمكن الفريق من التأكد من أن تحويلات المركبات التي أنجزت حتى الآن (انظر المرفق ٨) أجريت في الورشات الموجودة في مقر القوات الجمهورية لكوت ديفوار الواقع في أبيدجان. ولوحظ وجود بعض المركبات المعدلة في وحدات مثل القوات الخاصة، ومركز القيادة والقرارات التشغيلية، والفريق الخاص المعني بحماية رئيس الجمهورية، والحرس الجمهوري، وكتيبة توفير الأمن في غرب البلد.

٥٥ - ولاحظ الفريق أيضا وجود مركبات معدلة (انظر المرفق ٩) لدى كتائب توفير الأمن في شرق البلد وفي شمال غرب البلد وفي جنوب غرب البلد. وشملت مركبتين من طراز تويوتا لاند كروزر وأربع مركبات بيك - أب مجهزة برشاشات ثقيلة عيار ١٢,٧ ملم، ومركبة بيك - أب واحدة مجهزة برشاش ثقيل ذي ماسورة مزدوجة عيار ١٤,٥ ملم (ZPU-2)، ومركبة بيك - أب واحدة مجهزة برشاش ماسورة رباعية عيار ١٤,٥ ملم (ZPU-4). وشوهدت أربع من هذه المركبات على الأقل في كتيبة المشاة الرابعة (كوروغو).

جيم - انتهاكات حظر توريد الأسلحة خلال أزمة ما بعد الانتخابات عام ٢٠١١

٥٦ - يقوم الفريق بمتابعة التحقيقات المتعلقة بالأسلحة الثقيلة التي جلبت إلى كوت ديفوار في عام ٢٠١١ لصالح القوات الجديدة في انتهاك لنظام الجزاءات.

كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو

٥٧ - في مقر كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو، لاحظ الفريق وجود قاذفات متعددة الصواريخ ورشاشات ثقيلة وما يتصل بها من ذخائر ومركبات دخلت كوت ديفوار في عام ٢٠١١ في انتهاك لنظام الجزاءات، ومركبات مدنية تم تحويلها إلى مركبات عسكرية.

(٨) رشاشات خفيفة وثقيلة (عيار ٧,٦٢ ملم إلى ١٤,٥ ملم).

ويقود الكتيبة القائد مارتين كواكو فوفيه^(٩)، وهو قائد منطقة سابق يخضع حاليا لجزاءات الأمم المتحدة.

٥٨ - ولاحظ الفريق أيضا، في الموقع نفسه، وجود قاذفتين متعددتي الصواريخ من طراز BM21 (عيار ١٢٢ ملم)، استولت عليهما القوات الجديدة أثناء هجوماتها على أبيدجان. وتحمل جميع القاذفات المتعددة الصواريخ التي عوينت شعار GASPM الخاص بالفريق المستقل المعني بأمن رئيس الوزراء، وهو وحدة حماية مباشرة أنشئت في عام ٢٠٠٧ لأجل غيوم كيغافوري سورو، الذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت^(١٠) (انظر المرفق ١٠). ولكن القاذفات من طراز BM21 تم اقتناؤها قبل فرض الحظر. وباحتساب القاذفتين من طراز BM21، يصل عدد القاذفات المتعددة الصواريخ التي شوهدت لدى كتيبة المشاة الرابعة (كوروغو) إلى ثماني قاذفات (انظر المرفق ١١).

الأسلحة ذات الخصائص المشابهة للإنتاج السوداني

٥٩ - تعرف الفريق على ست قاذفات متعددة الصواريخ وثلاثة رشاشات ثقيلة، تمت حيازتها أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، في انتهاك لنظام الجزاءات. ونظم الأسلحة هذه بحالة جيدة، مما يشير إلى أنها ما زالت تخضع للصيانة المنتظمة.

٦٠ - ويلاحظ الفريق أن الخصائص التقنية للقاذفات المتعددة الصواريخ الست (عيار ١٠٧ ملم، ١٢ ماسورة، ومدى يقارب ٧ كلم)، تماثل القاذفات المصنوعة في السودان (انظر المرفق ١٢). وقد ركبت هذه القاذفات على مركبات بيك - أب من طراز تويوتا لاند كروزر. ووصلت القاذفات إلى بواكي، وجرى تركيبها على مركبات قبل هجوم نيسان/أبريل ٢٠١١، عندما سيطرت القوات الجديدة على أبيدجان.

٦١ - وبالإضافة إلى ذلك، شاهد الفريق ثلاثة رشاشات ثقيلة (عيار ١٢,٧×١٠٨ ملم)، أنتجت في عام ٢٠١١، مماثلة للرشاشات المصنوعة في السودان (انظر المرفق ١٣).

(٩) سبق أن ذكر اسم القائد مارتين كواكو فوفيه في التقارير S/2006/735 و S/2006/964 و S/2007/349 و S/2007/611 و S/2008/235 و S/2008/598 و S/2009/188 و S/2009/521 و S/2010/179 و S/2011/272 و S/2011/642 و S/2012/766 و S/2013/228 و S/2013/605 و S/2014/266.

(١٠) تم حل هذه الوحدة في عام ٢٠١٢ عندما عُيِّن السيد سورو رئيسا للجمعية الوطنية.

الرشاشات الثقيلة التي أزيلت علامات وسمها

٦٢ - لاحظ الفريق أيضا في الموقع نفسه سيارة بيك - أب من طراز تويوتا لاند كروزر
مجهزة برشاش ثقيل من طراز ZPU1 (عيار ١٤,٥ ملم). ويلاحظ الفريق أن علامات الوسم
والرقم المسلسل للرشاش قد أزيلوا (انظر المرفق ١٥).

المركبات المدنية الأخرى التي تم تحويلها

٦٣ - لاحظ الفريق وجود مركبة من طراز تويوتا لاند كروزر مجهزة بحامل لتركيب
الأسلحة الآلية، وشاهد ثمانية حوامل أخرى جاهزة للتنصيب (انظر المرفق ١٦).

فحص الوثائق التي وجدت على متن المركبات المجهزة بالقاذفات المتعددة الصواريخ

٦٤ - لاحظ الفريق أن ثلاثة من المركبات تحمل ملصقات شحن ذات شفرة شريطية تشير
إلى أن نواكشوط كانت ميناء تسليمها (انظر المرفق ١٧).

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الفريق من تحليل وثائق متعددة عثر عليها في إحدى
المركبات المزودة بقاذفات متعددة الصواريخ (انظر المرفق ١٨). ومن بين هذه الوثائق، وجد
الفريق أمرا بتنفيذ مهمة في واغادوغو صادرا في شباط/فبراير ٢٠١١، باسم سليمان زيري.

٦٦ - وكانت الوثيقة موقعة أيضا من النقيب سولي، الذي تعرّفه الوثيقة كضابط في "الهيئة
المركزية" يعمل تحت إمرة الأمين العام للقوات الجديدة. وتمكن الفريق من معرفة أن
السيد زيري الذي ورد اسمه في الوثيقة من معاونين المقرين للأمين العام للقوات الجديدة.
وكان دوره، في جملة أمور، يرتبط باقتناء المعدات العسكرية للقوات الجديدة.

٦٧ - وفي المركبة نفسها، عثر الفريق على وثائق أخرى تتصل بأسلحة وذخائر،
بما في ذلك قذائف صاروخية PG-7، وكمية من الذخائر المنتجة في عام ٢٠١٠. وتضمنت
إحدى هذه الوثائق معلومات عن مناظير الرؤية الليلية وغيرها من المعدات البصرية الخاصة
بما سمته "AGL". ويحاول الفريق تحديد ما إذا كان هذا المختصر يشير إلى قاذفات القنابل
الآلية QLZ-87، مثل القاذفات التي حصل السودان في عام ٢٠١١، والتي سبق أن شوهدت
ذخيرتها وأجزاء منها في كوت ديفوار (انظر S/2013/228).

٦٨ - ولم يتلق الفريق أي تأكيد من وزارة الدفاع يفيد بأن القاذفات المتعددة الصواريخ
والرشاشات الثقيلة المذكورة آنفا، قد تم تسجيلها ضمن ترسانة القوات الجمهورية
لكوت ديفوار.

٦٩ - وفي ما يتعلق بالرشاشات الثقيلة، يلاحظ الفريق أن أحدها قد تم وسمه من جانب هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر المرفق ١٣).

٧٠ - ويشعر الفريق بالقلق لأن مثل هذه المعدات، وبوجه خاص المدفعية الثقيلة التي لا توجد ضمن مخزونات القوات الجمهورية لكوت ديفوار، هي بين يدي قائد المنطقة السابق مارتين فوفيه، الذي يخضع لجزاءات الأمم المتحدة. ويرى الفريق أن هذه الحالة تشكل تهديدا محتملا للسلام والأمن ولا سيما مع اقتراب إجراء الانتخابات.

دال - لوازم الأسلحة والذخائر المستوردة خلال أزمة ما بعد الانتخابات عام ٢٠١١

لوازم القاذفات QLZ-87

٧١ - أثناء إجراء تفتيش لمقر الحرس الجمهوري في تريشفيل، أبيدجان، وثقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وجود لوازم لقاذفات قنابل يدوية آلية من طراز QLZ-87 مجهزة بعدسات تسديد بصرية، وهي من إنتاج الصين في عام ٢٠٠٦. وعثر مع إحدى حوامل الأسلحة على قسيمة تفتيش مؤرخة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق ١٩). وأكدت السلطات الصينية أنها قامت بتصدير المواد المذكورة التي تحمل نفس علامات الوسم، إلى السودان في عام ٢٠١١.

الذخائر المرتبطة بالقاذفات QLZ-87

٧٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عاين الفريق قرابة ١٢٠ قنبلة يدوية من طرازي DFJ-87 و DFS-87، عيار ٣٢×٣٥ ملم، تحمل علامات وسم تبين أنها أنتجت عام ٢٠٠٨ في أنياما، أبيدجان (انظر المرفق ٢٠). ويمكن استخدام هذه القنابل مع قاذفات القنابل اليدوية الآلية QLZ-87 الصينية الصنع.

ذخائر هاون مخزنة عيار ٨٢ ملم ذات خصائص مشابهة للإنتاج السوداني

٧٣ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بفحص الذخائر التي تم تجهيزها في إطار البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في أنياما في أبيدجان. وكان من ضمن الأعتدة قذيفة هاون عيار ٨٢ ملم، بعلامات وسم مشابهة للإنتاج السوداني، مصنوعة عام ٢٠١١ (انظر المرفق ٢١).

ذخيرة قذائف PG-7 بخصائص مشابهة للإنتاج الإيراني^(١١)

٧٤ - أثناء عملية تفتيش لكتيبة المشاة الرابعة في كوروغو، لاحظ الفريق وجود نوعين من قذائف آر بي جي طراز PG-7-AT. وتشير علامات الوسم الموجودة عليها إلى أنها أنتجت في عام ٢٠٠١ بخصائص مماثلة للقذائف المنتجة في جمهورية إيران الإسلامية (انظر المرفق ٢٢).

٧٥ - ويلاحظ الفريق احتمال وجود صلة بين الأسلحة والذخيرة التي عثر عليها في أنجاما والأسلحة والذخيرة التي تم التعرف عليها لدى كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو، وسيواصل التحقيق في هذه المسألة.

خامسا - تمويل الأنشطة المهددة للسلام والأمن

ألف - الموارد الطبيعية

المتابعة فيما يتعلق بالماس

٧٦ - رفع مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٣ من قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤) الحظر على تصدير كوت ديفوار للماس الخام المفروض بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، وذلك اعتباراً من ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٧٧ - وعلى النحو المطلوب في الفقرة ١٤ من قرار المجلس ٢١٥٣ (٢٠١٤)، يتعاون الفريق حالياً وثيقاً مع وزارة الصناعة والمعادن ومع الأمانة الدائمة لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار والمشروع الثاني لحقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي وأصدقاء كوت ديفوار، لمساعدة هذا البلد في تقديم التقارير إلى لجنة الجزاءات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ خطة عمله المتعلقة بالماس.

٧٨ - وأظهرت الزيارات إلى سيغيلا أن موسم الأمطار الذي كان أشد من المعتاد، قد أعاق إلى حد كبير عمليات تعدين الماس، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣ (انظر S/2013/605).

٧٩ - وتقوم شركة تطوير قطاع التعدين في كوت ديفوار المملوكة للدولة بتسجيل عمال مناجم الماس الحرفيين والمشرفين ومشترى الماس وتوفير التدريب الأساسي لهم في مواقع عملها في منطقة سيغيلا^(١٢)، (انظر S/2013/605، الفقرة ١١٦).

(١١) سبق للفريق أن وثق بالفعل الظهور المشترك للذخائر السودانية والإيرانية في مواقع التجميع العسكرية (انظر S/2013/228 والمرفق ٢٣).

٨٠ - ويرحب الفريق بتعيين أعضاء الأمانة الدائمة لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (المرسوم الوزاري رقم 208/MIM/CAB (انظر المرفق ٢٤)).

٨١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، دُعي الفريق لحضور اجتماع في أبيدجان مع المشغلين الوطنيين والدوليين المهتمين بتقديم طلبات للحصول على تصاريح لتشغيل مكاتب لشراء الماس؛ ويُتوقع أن تصدر اختصاصات المشغلين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٨٢ - وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، سلمت الأمانة الدائمة لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار الفريق خطة عمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ لأنشطتها في قطاع الماس. وقد أقرّت وزارة الصناعة والمعادن الخطة (انظر المرفقين ٢٥ و ٢٦). ومن المقرر، في هذا السياق، أن تكون كوت ديفوار محطّ زيارة استعراضية ستقوم بها عملية كيمبرلي في مطلع عام ٢٠١٥.

٨٣ - غير أن السلطات الإيفوارية أكدت أنه في غياب مكاتب منشأة بشكل رسمي لشراء الماس، فإن الماس المستخرج من سيغيلا لا يزال يباع بصورة غير قانونية وفقا للنمط الذي وصفه الفريق في تقريره السابق (S/2014/266) والذي لا يزال قائما. ويلاحظ الفريق أن خطة العمل المتعلقة بالماس تشمل توعية الدوائر العاملة في مجال شراء الماس في سيغيلا بضرورة مراعاة سلسلة قانونية للالتجار بالماس تكون متوافقة مع المعايير الدنيا لعملية كيمبرلي. وفي هذا السياق، يرحب الفريق بالأهمية التي توليها وزارة الصناعة والمعادن لعمليات التحقق الأساسية وعمليات التحقق الواجبة من الشركات والأفراد الذين يقدمون طلبات الحصول على تصاريح تشغيل مكاتب شراء الماس، على النحو الذي أوصى به الفريق في تقريره السابق.

الذهب

٨٤ - في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمدت كوت ديفوار قانونا جديدا للتعدين (القانون رقم ٢٠١٤-١٣٨)، يتضمن أحكاما نازمة للتعدين شبه الصناعي (المواد ٥٢-٦٣) والتعدين الحرفي (المواد ٦٤-٧٥)، فضلا عن الأحكام الخاصة المتعلقة بالماس الخام والذهب الخام (المواد ١٠٠-١٠٨). وتجري حاليا صياغة المراسيم المتعلقة بتطبيق القانون. ويرحب الفريق بكون مدونة التعدين الجديدة تشير صراحة إلى الإدارة السليمة، ومبادئ التعادل، والامتثال لعملية كيمبرلي ولمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (المواد ١١٧-١٢٠).

(١٢) حتى تاريخه، سجلت الشركة المذكورة ٦٥٥ عاملا و ٢٦٣ عضوا من أعضاء التعاونيات و ٢١٥ مشتريا للماس (جامعو الماس).

٨٥ - ويلاحظ الفريق أنه في أعقاب عدة حوادث مؤدية إلى الوفاة تعرّض لها عمال مناجم الذهب الحرفيون في عام ٢٠١٣، قررت السلطات وقف تعدين الذهب، على الرغم من أن ذلك لم يُنفذ إلا بشكل محدود على أرض الواقع. ويقوم باستغلال الذهب بالوسائل الحرفية غير الخاضعة للتنظيم أساسا عمال مناجم قادمون من بلدان في المنطقة دون الإقليمية، وهي بوركينا فاسو وتوغو ومالي. وإضافة إلى تَسبُّب عمال مناجم الذهب الحرفيين في حدوث توترات متصلة بحيازة الأراضي مع المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، فإنهم يتسببون في اضطرابات شديدة في الأراضي وفي التلوث بالمواد الكيميائية (ولا سيما الزئبق والسيانيد) مما يهدد الزراعة والمزارع.

٨٦ - وجمع الفريق أدلة على أن الاستخراج البدوي غير القانوني للذهب يُوجّه عن طريق شبكات مرتبطة بقيادة المناطق السابقين في القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة الذين يستفيدون من مبيعات الذهب. ولا يزال قائد المنطقة السابق إيرفيه توري "فيتشو" يتحكم في عمليات الذهب في منطقة كاتيبولا (ولا سيما موقع داغا) من خلال أحد رجاله، المدعو "بن لادن"^(١٣). ويقدم فيتشو التمويل سلفا للمُنقّيين ويشتري الذهب منهم بسعر يتراوح بين ١٢ ألف و ١٣ ألف فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للغرام الواحد، ثم يبيعه في أبيدجان بسعر ١٩ ألف فرنك للغرام الواحد^(١٤).

٨٧ - وواصل الفريق المتابعة فيما يتعلق بعمليات الذهب غير القانونية في منطقة بونا، وعمليات تهريب الذهب إلى بوركينا فاسو (انظر S/2014/266). واتصل الفريق بعدد من مصافي الذهب في الإمارات العربية المتحدة وتركيا التي تشتري الذهب من بوركينا فاسو. وكان القصد من ذلك تقييم تدابير العناية الواجبة التي تتبعها واحتمالات أن يؤوّل الذهب المستخرج بصورة غير مشروعة في كوت ديفوار إلى السوق المشروعة وأن يعالج ويعرض فيها بوصفه ذهباً منشؤه بوركينا فاسو. وسيلتقي الفريق خلال فترة ولايته مشغلي المصافي ومتعهدي الأنشطة المتفرعة عنها.

٨٨ - وجمع الفريق أدلة على عمليات غير قانونية لتعدين الذهب في المنطقة الواقعة بين ياموسوكرو وسيغيلا تجرى بواسطة قوارب ومعدات لتجريف الأنهار (انظر المرفق ٢٧). وتشغل حاليا نحو ٢٥ من هذه القوارب، ويدر كل منها في المتوسط ٥ آلاف دولار في الشهر (ما مجموعه ١٢٥ ألف دولار شهريا). ويقوم الفريق حاليا بمتابعة هذه المسألة كي يتعقب ويوثّق بشكل كامل سلسلة الاتجار بهذا الذهب والجهات المتورطة فيها.

(١٣) يجب عدم الخلط بين بن لادن دي فيتشو (النيجيرى) وكوليبالي عثمان، الملقب أيضا بن لادن، وهو الحاكم الحالي لمقاطعة سان بيدرو.

(١٤) يلاحظ الفريق أيضا أن بإمكان البعض شراء الذهب مباشرة من موقع الإنتاج بسعر يتراوح بين ٥٠٠ ١٦ فرنك و ١٧ ألف فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للغرام الواحد.

النفط

٨٩ - يواصل الفريق متابعة ما يتعلق بعائدات النفط التي حولتها الشركة الوطنية للعمليات النفطية بكونت ديفوار (PETROCI) لشراء المنتجات الزراعية (انظر S/2012/196، الفقرتان ٩٤ و ٩٥ و S/2014/266، الفقرة ٧٨). وقد وجهت رسائل المتابعة إلى جهات فاعلة معينة لم تقدم أي رد بشأنها. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، لا تزال الرسائل الآتية الذكر دون رد.

الكافكاو

٩٠ - في عام ٢٠١٣، سجلت كونت ديفوار رقما قياسيا في إنتاج الكافكاو الذي بلغ ١٠٠ ٦٧١ طن، مرتفعا بنسبة ١١,٥ في المائة مقارنة بإنتاجه عام ٢٠١٢، ويُتوقع أن تبلغ الإيرادات منه بسعر التسليم على ظهر السفينة ١ ٥٤٦,٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣ بلايين دولار)^(١٥). كما يُتوقع أن يتواصل نمو القطاع المذكور بحيث تصل إيراداته بسعر التسليم على ظهر السفينة في عام ٢٠١٤ إلى ما قيمته ١ ٧٣٠,٥ بليون فرنك^(١٦). كما أن مشروع إصلاح قطاع الكافكاو الذي أطلق في عام ٢٠١٢، والذي وضع قيمة الحد الأدنى للسعر المدفوع لمنتجي الكافكاو - المحدد في ٧٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد (١,٥ دولار) لموسم الجني الحالي - قد بدأ يؤثر إيجابيا في الحد من تهريب الكافكاو من كونت ديفوار إلى البلدان المجاورة. وبموجب مشروع إصلاح قطاع الكافكاو، يتوجب على التجار (المشترون) ووسطائهم (السعاة) الحصول على تراخيص من مجلس البن والكافكاو قبل بداية كل موسم من مواسم الجني. ويراد بهذا الشرط زيادة مساءلة القائمين على تشغيل سلسلة الكافكاو التجارية.

٩١ - ويلاحظ الفريق أن تهريب الكافكاو من كونت ديفوار إلى غانا، الذي مثل معظم عمليات تصدير الكافكاو بطرق غير مشروعة من كونت ديفوار في مواسم الجني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، قد انخفض انخفاضاً مطرداً. ويُظهر تحليل الاتجاهات أثناء موسم الكافكاو الحالي حدوث عمليات تهريب عكسية من غانا إلى كونت ديفوار، حيث السعر الثابت الأدنى أعلى من السعر الحالي في الجانب المقابل من الحدود. ويقوم الفريق حالياً بتتبع هذا النمط

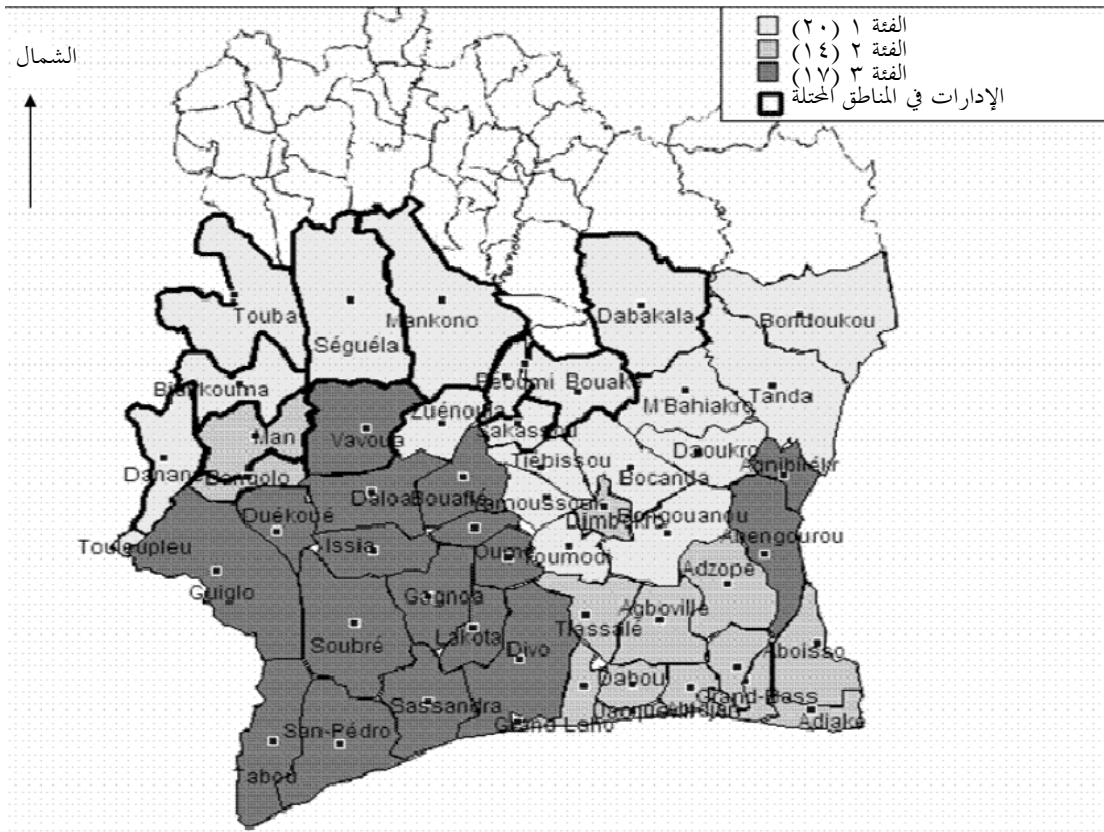
(١٥) صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ٣٦٧/١٣، "Côte d'Ivoire: 2013 Article IV Consultation and Fourth Review under the Extended Credit Facility Arrangement"، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(١٦) المرجع نفسه، التقرير القطري رقم ١٦٣/١٤، "Côte d'Ivoire: Fifth Review under the Three-Year Arrangement under the Extended Credit Facility and Requests for Modification of Performance Criteria and Extension of the Current Arrangement"، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

الجديد وكذلك التدابير التي تتخذها سلطات الحدود والسلطات الجمركية الغانية للتصدي لهذه الظاهرة، وسيقدم تقريراً عن ذلك بحلول نهاية الولاية.

٩٢ - وخلال موسم الجني الأخير، أفاد مجلس البن والكافو بأن مناطق الإنتاج في غرب كوت ديفوار (فافوا ومان وبانغولو ودالوا وتوليلو، انظر الشكل أدناه) قد جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث نوعية الكافو المنتج، ولكنها حلت في المرتبة الأولى من حيث تهريب الكافو، ولا سيما إلى غينيا^(١٧)، حيث ضوابط الجودة أدنى والأسعار أعلى من كوت ديفوار. ويقوم الفريق حالياً بالتحقيق في هذا النمط الجديد من تهريب الكافو.

المناطق المنتجة للكافو في كوت ديفوار



ملاحظة: تشير المناطق ذات اللون الأغمق إلى حجم إنتاج أكبر.

(١٧) في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤، ضبطت الجمارك الإيفوارية ١٣ طناً من الكافو عند مخفر حدودي في سيبيلو قبل تهريبه إلى غينيا. انظر: <http://www.douanes.ci/?page=Infos.Actualite.News&id=334&rub=actualite&typrub=srub>.

٩٣ - وأكدت عدة مصادر أن شبكة منظمة من الوسطاء (السعاة وجالبو الزبائن) والتجار (المشترون) مسؤولة عن تهريب الكاكاو. ويقوم الفريق حاليا بالتحقيق في ما إذا كانت شبكة التهريب تضم عناصر أو هياكل قيادية من سلطات إنفاذ القانون الوطنية أو تحظى بدعمها، ولا سيما من كتبية توفير الأمن في غرب البلد التي تتولى المسؤولية عن الأمن في الغرب وعلى طول الحدود مع ليبيريا.

٩٤ - ومن المعروف أن المهريين يمارسون نشاطهم في المناطق الحدودية المحيطة بمنطقتي وانينو وسييلو، مستغلين بذلك قدرة إدارة الجمارك المحدودة على الرصد على النحو المبين بالتفصيل في الفقرة ٤٧ أعلاه. ويشيع استخدام طريقتين لنقل الكاكاو: في أكياس على متن دراجات نارية تسلك طرقا غير مخفورة إلى غينيا، حيث تنتظر شاحنات كبيرة لتحميلها؛ وفي أكياس تحمّل مباشرة في شاحنات قديمة (المركبات البخارية)، يمكنها أن تسير تقريبا على جميع أنواع الطرق الوعرة وفي مختلف حالاتها، بما في ذلك مسالك الغابات التي يندر تسيير الدوريات فيها على طول الحدود بين كوت ديفوار وغينيا.

٩٥ - ويلاحظ الفريق أن تعذر الوصول إلى بعض المزارع بسبب حالة الطرق يشكّل عاملا مساعدا لتهريب الكاكاو. فقد أكد العديد من الوسطاء والمشتريين الذين اتصل بهم الفريق أن المعاملات مع مزارعي الكاكاو في المناطق النائية أقل ربحية، ولا سيما المناطق الواقعة على طول الحدود الإدارية بين مقاطعتي فافوا ومان. ولذلك فمزارعو الكاكاو في هذه المناطق أكثر تأثرا بأنشطة المشتريين والوسطاء الذين يعملون خارج السوق المشروعة، والذين غالبا ما يدفعون أقل من الحد الأدنى للأسعار.

٩٦ - ويلاحظ الفريق أن عددا من أكياس الكاكاو التي استوفت إجراءات التخليص الجمركي للتصدير قد سرقت في المنطقة المحيطة بميناء سان بيدرو^(١٨). والتقى الفريق السيد ساميغا كوليبالي، مدير مجلس البن والكاكاو في منطقة سان بيدرو، للاستفسار عن السرقات المبلغ عنها، فأبلغ بأن ٣٩ ٠١٨ كيسا فارغا من أكياس الكاكاو المستخدمة لجمع الغلة لموسم الجني للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ قد سرقت من مستودع المجلس في سان بيدرو. ويقوم الفريق حاليا بالتحقيق في هذه الحوادث لتحديد احتمالات وجود نمط يمكن أن يكون له علاقة بولايتته.

(١٨) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بدأ مجلس البن والكاكاو التحقيق في سرقة أكياس الكاكاو التي أدت إلى الوقف الإداري المؤقت للسيد كوليبالي. انظر <http://www.connectionivoirienne.net/101295/cote-divoire->

san-pedro-delegate-du-conseil-cafe-cacao-suspendu-vol

٩٧ - ويقوم مجلس البن والكافو بوضع خرائط للمناطق المنتجة من أجل إعداد سجل يمكن من خلاله زيادة القدرة على التنبؤ بمحاصيل مزارع الكافو في كوت ديفوار، والتعرف على مواقعها باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، وتبيان الملكية بوضوح. ويرحب الفريق بهذه المبادرة لأنها ستزيد من قدرة كوت ديفوار على التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع، والكشف عن أي مخالفات تتعلق بالاحتلال أو الاستغلال غير القانونيين لمزارع الكافو والإعلان عن حجم الإنتاج.

٩٨ - ويلاحظ الفريق في هذا السياق، أن مساحات كبيرة من الأراضي في المنطقة الغربية، التي اعتبر أن سكانها دعموا عملية السطو الانتخابية التي قام بها لوران غباغبو بعد هزيمته أمام ألاسان واتارا، قد احتلها مواطنون من بوركينا فاسو وغينيا ومالي منذ أزمة ما بعد الانتخابات. ويدّعي المحتلون الجدد أن هذه الأراضي هي مكافأته عن دعمهم السيد واتارا خلال أزمة ما بعد الانتخابات. ومن أشهر تلك الحالات احتلال منتزه جبل بيكو الوطني على يد أمادي أوريمي و ٢٤ ٠٠٠ من أنصاره البوركينيين، الذين بدأوا في تصدير الكافو بعد غرسه وزراعته بشكل غير قانوني في المنطقة المحتلة^(٩٩). ومنذ أن ألقت السلطات الإيفوارية القبض على السيد أوريمي في أيار/مايو ٢٠١٣ لم تقم القوات الجمهورية لكوت ديفوار بإجلاء المحتلين المذكورين آنفا عن المنتزه. وأدى هذا الوضع إلى تفاقم السخط داخل المجتمعات المحلية للسكان الأصليين الذين اتهموا عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار وهياكل القيادة بالتواطؤ مع المحتلين وتقاسم الإيرادات المتأتية من إنتاج الكافو بشكل غير القانوني.

٩٩ - وفي هذا السياق، يشعر الفريق بالقلق لأن السلطات لم تحقق تقدما في استعادة الأراضي المحتلة. ويلاحظ أن النزاعات بين السكان المحليين ومزارعي الكافو الأجانب، لا سيما في غرب كوت ديفوار، تتكرر منذ عام ١٩٩٢. وكانت هذه النزاعات على حيازة الأراضي أحد العوامل التي أدت إلى تمرد القوات الجديدة في عام ٢٠٠٢، وتسببت أيضا في عدة حوادث أمنية في المنطقة في عام ٢٠١٣. ويخلص الفريق إلى أن احتلال رعايا أجانب

(٩٩) أمادي أوريمي هو قائد ميليشيا من بوركينا فاسو حارب مع القوات الجديدة في غرب كوت ديفوار، واحتل مع أنصاره منتزه جبل بيكو الوطني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وهو متهم بأنه مسؤول عن المذابح التي وقعت في مدينة دويكوي في غرب البلاد، والتي احتلها في أواخر آذار/مارس ٢٠١١، أثناء أزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وقد ألقت السلطات الإيفوارية القبض على السيد أوريمي في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣، بعد أن رفض تسليم منتزه جبل بيكو الوطني للسلطات الإيفوارية. ويعتبر قادة الشرطة وغيرهم من المسؤولين في المناطق المعنية بأن احتلال الأراضي واستخدامها في زراعة الكافو من الأنشطة غير المشروعة.

للغابات والمنتزهات واستخدامها بشكل غير قانوني في زراعة المحاصيل النقدية يشكل تهديدا رئيسيا للاستقرار والسلامة والأمن في المناطق المتضررة، ويشجع أعمال الابتزاز وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية المتصلة بتهريب هذه الموارد.

المطاط

١٠٠ - تضم المناطق الغربية من كوت ديفوار مساحات شاسعة من مزارع المطاط المملوكة لأفراد كانوا يشغلون مناصب بارزة أثناء فترة رئاسة السيد غباغبو. وقد ارتبط بعض هؤلاء الأفراد بعمليات زعزعة استقرار حكومة كوت ديفوار، لا سيما عن طريق تمويل الهجمات المسلحة التي تشنها الميليشيات من ليبريا المجاورة على غرب كوت ديفوار. وكما أفاد الفريق في تقريره السابق، فقد قُتل في إحدى هذه الهجمات سبعة من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٠١ - ويلاحظ الفريق على الخصوص أن مزارع المطاط التي كان يملكها الراحل ديزيري تاغرو، وهو شخص يرد اسمه في القائمة الموحدة لحظر السفر وتجميد الأصول، تستغل حاليا من قبل أفراد من أسرته. ويجري الفريق تحريات بشأن ما إذا كانت إيرادات من تلك المزارع تستخدم في تشجيع أنشطة الأفراد المرتبطين بجناح غباغبو المتطرف الذين لهم مصلحة في زعزعة استقرار الحكومة الحالية.

باء - مصادر التمويل الأخرى

١٠٢ - لا يزال الفريق في المرحلة الأولية من جمع البيانات الرامية إلى تحديد مستوى مساهمة كل قطاع في الاقتصاد، ومدى تعرضه لأعمال الابتزاز وللاستغلال لأغراض الشراء المحتمل للأسلحة والعناد والاضطلاع بأنشطة ذات صلة بذلك. وقيّم الفريق أيضا إلى أي مدى ظهرت موارد طبيعية ذات أهمية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي حالة تحديد مثل هذه الموارد، سوف تُدرج في قائمة الموارد الطبيعية التي يرصدها الفريق.

جهود مكافحة ابتزاز المال

١٠٣ - يرحب الفريق بالجهود الحكومية المتمثلة في شن حملات عامة لمكافحة الابتزاز. وتشمل هذه الجهود إنشاء مجلس مفتشي الدولة العامين، والوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية، ومكتب المفتش العام التابع لوزارة المالية والاقتصاد، والأمانة العامة المسؤولة عن الحكم الرشيد وبناء القدرات، والشرطة الاقتصادية والمالية، والهيئة العليا للحكم الرشيد،

ووحدة مكافحة ابتزاز المال التي يعود تاريخ إنشائها فقط إلى عام ٢٠١٣^(٢٠). مع ذلك، ورغم هذه الجهود، لا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء انتشار أعمال ابتزاز المال في البلد.

١٠٤ - ويكشف الاستعراض العام الأولي للكيانات المشار إليها أعلاه أنها لا تعمل عموماً بشكل متكامل. ويجري الفريق حالياً تقييماً لقدرة هذه الكيانات و لقدرة هيئات النظام القضائي على الاضطلاع بولاياتها وسوف يقدم الفريق معلومات إضافية وتوصيات مفصلة بشأن بناء القدرات عند الاقتضاء.

ابتزاز المال في قطاع النقل

١٠٥ - يؤكد الفريق تفكيك نقاط التفتيش تدريجياً في أبيدجان (على نحو ما أفيد به في التقرير S/2014/266، الفقرة ٥٨). ولكنه لاحظ في شتى أنحاء كوت ديفوار، ولا سيما الجزء الجنوبي الغربي منه، وجود العديد من نقاط التفتيش^(٢١) بالإضافة إلى النقاط المأذون بها رسمياً عند مداخل المدن الرئيسية. ويلاحظ الفريق أن ابتزاز المال على يد عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار منتشر على نطاق واسع وبشكل منهجي في سان بيدرو، عند نقاط التفتيش الرسمية الثابتة والمخصصة وغير القانونية.

١٠٦ - ويلاحظ الفريق أن أعمال الابتزاز التي تعتمد إليها قوات الشرطة في نقاط التفتيش قد تراجعت مقارنة بالمستوى المشار إليه في تقاريره السابقة. ويلاحظ الفريق أن ذلك مرده اتباع سياسة منسقة بين وزارات مختلفة.

سادساً - الإجراءات الموحدة لحظر السفر وتجميد الأصول

١٠٧ - أجرى الفريق متابعة لما ورد في تقارير الفريق السابق بشأن قيام الحكومة برفع أسماء ٥٠ فرداً من القائمة قد تكون بينها أسماء أفراد ما زالوا خاضعين للجزاءات (انظر S/2014/266، المرفق ٥٧، الفقرة دال-٣). وقد تبين عند إجراء استعراض أن قائمة اللجنة لا تضم أيّاً من تلك الأسماء (انظر المرفق ٢٨).

(٢٠) يعلم الفريق أن عدة منظمات دولية، من بينها البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، تقدم الدعم في مجال بناء القدرة على مكافحة ابتزاز المال وللنظام القضائي على التوالي. وما زال الفريق يجري تقييماً في هذين المجالين.

(٢١) أبلغ وزير النقل الفريق بوجود ٣٣ نقطة تفتيش ثابتة مأذون بها قانوناً في جميع أنحاء البلد. ويلاحظ الفريق أنه بالإضافة إلى نقاط التفتيش المذكورة، يؤذن بعدد من نقاط التفتيش المخصصة من قبل سلطات مختلفة لإنفاذ القوانين. ويلاحظ الفريق فضلاً عن ذلك أن أفراداً يلبسون أزياء نظامية يسرون نقاطاً للتفتيش غير مأذون بها في طرق النقل الرئيسية.

١٠٨ - وأجرى الفريق متابعة للتحقيقات التي بدأها الأفرقة السابقة بشأن المكاسب التي زُعم أن شارل بلي غودي، وهو شخص خاضع للجزاءات، حققها من صفقات نشر كتب. ولم تتلق الأفرقة السابقة على مدى عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ردوداً على رسائل كانت قد وُجّهت إلى دار النشر الفرنسية L'Harmattan، التي قيل إنها نشرت كتاباً لحساب بلي غودي. واكتُشف وضع مماثل أثناء الولاية الجارية، حيث أفادت التقارير بأن دار النشر الفرنسية Les Editions du Moment قامت بنشر كتاب تم تجميعه لحساب السيد غباغبو. ورداً على استفسار للفريق بشأن تحويل إيرادات الكتاب إلى السيد غباغبو، أبلغت دار النشر الفريق بأنها أحالت الاستفسار إلى مستشارها القانوني.

١٠٩ - وطلب الفريق معلومات مستكملة من وزارة الاقتصاد والمالية بشأن الإجراءات التي أُخذت من أجل الإبقاء على الجزاءات المفروضة على الأشخاص المدرجين في القائمة. لكنه لم يتلق أي رد حتى تاريخه. وتجدد الإشارة إلى أن الفريق السابق وجه استفساراً مماثلاً في شباط/فبراير ٢٠١٤، لكنه لم يتلق أيضاً أي رد عليه. لذا يشعر الفريق بالقلق إزاء عدم رد حكومة كوت ديفوار على الاستفسارات بشأن الإجراءات الموحدة لحظر السفر وتجميد الأصول.

سابعاً - التوصيات

١١٠ - يؤكد الفريق أن التوصيات الواردة في الفقرات ٣١٥ و ٣٢٠ و ٣٢٤ من التقرير S/2014/266 لا تزال سارية.

توصيات عامة

١١١ - يوصي الفريق بأن تشرع كل من توغو وغانا وليبيريا، التي رُصدت بها عناصر موالية لجناح غباغبو المتطرف، في إجراء تحقيقات و/أو اتخاذ إجراءات قضائية ضد هؤلاء الأفراد، وضد أولئك الذين دعموا الهجمات، بطرق من بينها التمويل و/أو التجنيد.

حظر توريد الأسلحة

١١٢ - يوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عملاً بالفقرة ٢١ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، بجمع القاذفات المتعددة الصواريخ الست من عيار ١٠٧ ملم والمدافع الرشاشة من عيار ١٢,٧ ملم ومن طراز S-80 (Khawad) والموجودة بحوزة كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو والتي يشكل إدخالها إلى كوت ديفوار انتهاكاً لنظام الجزاءات.

١١٣ - ويوصي الفريق كوت ديفوار بتعزيز قدرات هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بآلية للترخيص، تهدف إلى تحديد جميع الأسلحة والذخائر التي يشكل إدخالها إلى كوت ديفوار انتهاكا للحظر، والاحتفاظ بها.

الجمارك والنقل

١١٤ - يوصي الفريق بأن تقيم كوت ديفوار الاحتياجات المتصلة بالبنية الأساسية للمكاتب الجمركية ومعداتها بغية تحسين حالتها، لا سيما على الحدود مع البلدان المجاورة.

١١٥ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار مواصلة تدريب ٢٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين جرى ضمهم إلى إدارة الجمارك بغية توفير القدرة اللازمة لمراقبة الحدود بكفاءة وفعالية. وينبغي أن يشمل التدريب جملة مجالات منها الحكم الرشيد والمساءلة، والتشريعات والإجراءات الجمركية، وتقييم المخاطر.

١١٦ - ويوصي الفريق بأن تقدم عملية الأمم المتحدة، في إطار ولايتها، المساعدة إلى كوت ديفوار في تنفيذ التوصيتين الواردتين في الفقرتين ١١٣ و ١١٥.

الموارد الطبيعية

١١٧ - يوصي الفريق بأن تسارع كوت ديفوار بصياغة واعتماد مراسيم تطبيق قانون التعدين الجديد.

١١٨ - ويوصي الفريق بأن تسعى كوت ديفوار إلى تنفيذ خطة عملها الرامية إلى إصلاح قطاع الماس، بالتعاون مع شركائها الماليين والتقنيين، وبالاشتراك مع مجموعة أصدقاء كوت ديفوار ومع فريق الخبراء. ويوصي الفريق أيضا بأن تطبق كوت ديفوار أعلى معايير العناية الواجبة والتحري عن خلفية الشركات والأفراد الذين يطلبون الحصول على تصاريح تشغيل مكاتب شراء الماس الخام.

١١٩ - ويوصي الفريق بأن تطبق سلطات إنفاذ القوانين الإيفوارية ضوابط على أنشطة التنقيب عن الذهب بالوسائل الحرفية غير المنظمة، حيث إن تهريب الذهب يحرم كوت ديفوار من مصدر هام من مصادر الدخل ويشجع في الوقت ذاته عمليات ابتزاز المال.

١٢٠ - ويوصي الفريق بأن تواصل كوت ديفوار الجهود الرامية إلى إخلاء الغابات والمنتزهات المحتلة بشكل غير قانوني ممن قاموا باحتلالها وإزالة المزروعات منها.

١٢١ - ويوصي الفريق بأن تقوم السلطات الإيفوارية المعنية برصد عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار وهياكل القيادة، وخصوصا كتائب توفير الأمن في غرب البلد

في مان، رصدًا دقيقًا من أجل الكشف الفوري عن التواطؤ مع من يحتلون الغابات والمنتزهات بصورة غير قانونية، ومع مهربي منتجات تلك الغابات والمنتزهات.

١٢٢ - ويوصي الفريق بأن تواصل كوت ديفوار المبادرات الرامية إلى وضع سجل لما لديها من مزارع الكاكاو، يشمل تحديد أماكنها عن طريق النظام العالمي لتحديد المواقع وتقدير حجم إنتاجها وتحديد حائزيها.

الشؤون المالية

١٢٣ - يوصي الفريق بأن تواصل حكومة كوت ديفوار إلى جانب المجتمع الدولي دعم وبناء قدرات الكيانات القائمة المعنية بمكافحة الفساد ومكافحة ابتزاز المال، وكيانات وزارة الداخلية ونظامي الأمن والعدالة. ويمكن أن يتحقق ذلك بادئ الأمر من خلال إجراء مراجعة لموارد ومهارات كل كيان وأهمية ولايته وحيزه المادي، ودمج الكيانات حسب الاقتضاء، وبناء القدرات من خلال التدريب.

الجزاءات الفردية

١٢٤ - يوصي الفريق بأن تساعد حكومة كوت ديفوار في كفالة فعالية نظام الجزاءات من خلال إطلاع الفريق على جميع الخطوات التي تتخذها لفرض القيود على سفر الأشخاص الخاضعين للجزاءات وعلى الأصول المملوكة لهم.

Annex 1

Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate

BELGIUM

Multilateral and bilateral entities

European Commission, World Customs Organization

CÔTE D'IVOIRE

Government

Ministry of Defence; Ministry of Foreign Affairs; Ministry of the Interior; Ministry of Industry and Mines; Ministry of Transport; Kimberley Process Secretariat (SPRPK-CI); *Société pour le Développement Minier de la Côte d'Ivoire (SODEMI)*

Diplomatic missions

Embassy of Belgium; Embassy of France; Embassy of Israel; Embassy of the United States; European Union Delegation

Multilateral and bilateral entities

United Nations Operation in Côte d'Ivoire (UNOCI); United Nations Mine Action Service (UNMAS); Property Rights and Artisanal Diamond Development Project (PRADDII)

FRANCE

Government

Ministry of Foreign Affairs

Multilateral and bilateral entities

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

NETHERLANDS

Multilateral and bilateral entities

International Criminal Court (ICC)

AUSTRALIA

Africa Down Under 2014 Conference Perth

Ministre des Mines et du Développement Industriel du Niger; Ministre des Mines et de l'Energie du Burkina Faso; Ministre des Mines et du Développement Industriel du Niger; Ministre des Mines et Géologie de la Guinée; Ministre des Mines du Mali

Annex 2

List of Ivorian refugees recruited in Little Wlebo Camp who participated in the attacks

Names of Alleged Mercenaries (Deportees) arrested by Liberia National Police (LNP)

No.	Name	Place of Arrest	Current Location	Date of Arrest	Offense	Nationality	Status with UNHCR	R/F Card #	Address in Country of Origin
1	Gnaoua, Klezo Eric	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014	Loitering, Mercenarism, Terrorism	Ivorian	Registered (active)	1350202	Little Wlebo Refugee Camp
2	Gnagbe, Kapeyou Augustin	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014		Ivorian	Registered (active)	1350375	Little Wlebo Refugee Camp
3	Weya, Tahi Olivier	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014		Ivorian	Registered (active)	1363844	Little Wlebo Refugee Camp
4	Wah, Kouabo Charles	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014		Ivorian	Registered (active)	1363735	Little Wlebo Refugee Camp
5	Nemlin, Jean	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014		Ivorian	Registered (active)	1351134	Little Wlebo Refugee Camp
6	Koudou, Kapet Carlos	River Gee Co.	Unkown	#####		Ivorian	Registered (active)	1363074	Little Wlebo Refugee Camp
7	Kahou, Yehi Emmanuel	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1362921	Little Wlebo Refugee Camp
8	Djouka, Kagouho Noel	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1350483	Little Wlebo Refugee Camp
9	Gnessoi, Hie Brice	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1350639	Little Wlebo Refugee Camp
10	Poli, Kapet Achille	Maryland Co.	Abidjan	14/2/14		Ivorian	Registered (active)	1362410	Little Wlebo Refugee Camp
11	Nean, Ange	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1362887	Little Wlebo Refugee Camp
12	Kapet, Devinci Leonard	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1362870	Little Wlebo Refugee Camp
13	Gnepa, Georges	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1363399	Little Wlebo Refugee Camp
14	Toto, Hie Junior	Maryland Co.	Unkown	14/2/2014		Ivorian	Registered (active)	1351038	Little Wlebo Refugee Camp
15	Youla, Kla Georcelin	Maryland Co.	Abidjan	14/2/2014		Ivorian	Voluntarily repatriated (Inactive)	1350127	Little Wlebo Refugee Camp
16	Gaba, Mahi Daniel	River Gee Co.	Unkown	#####		Ivorian	Registered (active)	1350148	Little Wlebo Refugee Camp
17	Adou, Yedoh. Fregiste	River Gee Co.	Abidjan	02/07/2014		Ivorian	Registered (active)	1363784	Little Wlebo Refugee Camp

Attackers identified as refugees from the Little Wlebo Refugee Camp

Jean Nemlin



Wah Kouabo Charles



Djouka Gagouho Noel



Gnissoi Hie Brice



Poli Kapet achille



Nean S. Ange



Kapet L. Davinci



Gnepa Georges



Gnaoua K. Eric



Adou Yedon Fregiste



Gnagbe K. Augustin



Weya Tahi Olivier



Kohou Yehi Emmanuel

Names	Refugee number	Refugee Camp
Nemlin Jean	1351134	Little Wlebo
Wah Kouabo Charles	1363735	Little Wlebo
Djouka Kagouho Noel	1350483	Little Wlebo
Gnessoi Hie Brice	1350639	Little Wlebo
Poli Kapet Achille	1362410	Little Wlebo
Nean Ange	1362887	Little Wlebo
Kapet Leornado Davinci	1362870	Little Wlebo
Gnepa Georges	1363399	Little Wlebo
Gnaoua Klezo Eric	1350202	Little Wlebo
Adou Yedoh Fregiste	1363784	Little Wlebo.
Gnagbe Kapeyou Augustin	1350375	Little Wlebo
Weya Tahi Olivier	1363844	Little Wlebo
Kohou Yeyi Emmanuel	1362921	Little Wlebo

Annex 3

Status of Demobilisation and Demilitarisation (January-June 2014)

Désarmement et Démobilisation

RECAPITULATIF DES OPERATIONS DD DES PROJETS						
TYPE DE DD	ARMES COLLECTEES		GRENADES	OBUS	ROQUETTES	TOTAL
	Fonctionnel	Non fonctionnel				
DD Fixe (01 janvier 2014 au 27 août 2014)	46 (61%)	30 (39%)				
S/TOTAL 1		76	277	27	26	406
DD Mobile (01 janvier 2014 au 27 août 2014)	526 (86%)	89 (14%)				
S/TOTAL 2		615	192	21	33	861
TOTAL	572 (83%)	119 (17%)	469	48	59	1 267
		691				

NB : les armes collectées correspondent aux fusils collectés

- 3 480 ex-combattants ont déposé les armes dont 3 175 (91%) hommes et 305 (9%) femmes;
- 180 033 munitions de petit calibre ont également été collectées ;

Source: <http://www.addr.ci/resumedd.php?page=desarmement>.

Annex 4

Groups targeted by the ADDR

Groupes cibles	effectifs profilés	Ajustement ADDR Initial	Effectifs planification Initiale (Février 2013)	Situation actuelle	
				Ajustement	effectifs planification revu en Novembre 2013
Ex-FAFN	32777	le nombre total éligibles au DDR à l'issue du profilage de 2007-2010 était de 32 777. Suite à l'APO et aux décisions politiques ultérieures, 9000 devaient être directement intégrés dans l'armée et les corps paramilitaires. Seuls 6912 ont été retrouvés dans la base de données.	23777	+9000 -6912	25 865 (validé par l'Etat Major)
Ex-GAD/Ex-Miliciens	38165	les responsables des Ex-GAD n'ont confirmé que 22 898 ex combattants en 2010. En 2011, 576 Ex-GAD ont également été enregistrés et validés par leur différents chefs comme ayant combattu dans leur rang et doivent être pris en compte dans le processus de réintégration. 25 Ex-GAD ont été intégrés dans l'armée en 2011.	22898	-25 +576	23 449 (Validé par l'ADDR)
Associés aux FRCI	38 834	Effectif initialement estimé 13 102 (l'Etat-major avait estimé 13 195)	13 102	8 969	22 071 (Validé par l'Etat Major)
Ex-FDS		5000 ex-FDS initialement estimés en situation d'abandon de postes. Décision politique de les réintégrer dans l'armée. Sauf 461 dont le statut y compris l'âge ne permettait pas la réintégration.	5000	-4 539	461 (Validé par l'Etat Major)
Nouveaux profilés		2222 ex-combattants ont été profilés conformément aux mécanismes de vérification.		2 222	Validé par leurs Responsables
TOTAL	109776		64 777	9 291	74 068

Annex 5

Document identifying Hien Sansan Ludovic as a member of the Republican Guard

PROTOCOLE D'ACCORD SUITE A LA FERMETURE DE LA GARE DE TAXI INTERCOMMUNALE DE KOUMASSI

Ce jour, vendredi 10 / 01 / 2014, il est conclu un protocole d'accord entre le comité de sécurisation, de suivi et de règlement des risques du domaine du transport dénommé **C.2.S.R.D.T** d'une part

et les acteurs du transport sis au grand carrefour de Koumassi dénommé Gort (Groupe d'Organisation du Transport) d'autre part

en présence du commissaire de police Camara Souleymane responsable du **C.2.S.R.D.T** et du Lieutenant de la garde républicaine **SANSAN LUDOVIC**, coordinateur.

CLAUSES AVANT REOUVERTURE DU SITE

1. Les transporteurs a travers leurs représentants s'engagent à déguerpir leurs éléments censés assurer la sécurité du marché 2000
2. Les transporteurs s'engagent à régler définitivement le litige les opposants à KABA Mamadi Fils de KABA SAMAKAN
3. Les transporteurs s'engagent à verser au **C.2.S. R. D.T** la somme de 750 000 (sept cent cinquante mille francs CFA) par Mois soit 250 000 Fr (deux cent cinquante mille francs par jour et ce 03 trois fois par mois.
4. Les acteurs du transport s'engagent à maintenir en permanence l'ordre et la sécurité sur le site
5. Le prix du ticket vendu portant taxe municipale journalière est maintenu à 300 F toutefois, les acteurs du transport s'engagent à reverser 50F forfaitaire par ticket vendu au **C.2. S. R. D. T.**

6. La C 2 S R D T sera chargé de régler tout conflit sur tout le site de transport de concert avec le coordinateur.
7. Les partis s'engagent au règlement amiable de tous différends survenus dans l'application du présent protocole.
8. En cas de conciliation impossible, les partis s'autorisent à recourir aux juridictions compétentes.
9. L'autorité se réserve le droit et la prérogative de requérir la force publique aux fins de procéder à une fermeture définitive des sites conflictuels en cas de situation non négociable.

Fait a Koumassi le 14/01/2014

Ont signé

OUATTARA ARIDJOUA tel ; 07 69 24 89

v/président de la commission transport

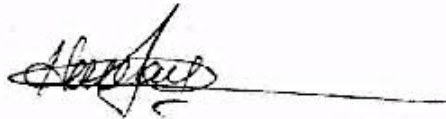
OUATTARA Aridjoua
Conseiller Municipal
Officier de l'Etat Civil
Délégué

CAMARA SOULEYMANE

Responsable du C 2 S R D T ; tel 02 41 43 53



SANSAN LUDOVIC, coordinateur ; tel 03 83 83 80

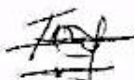


DOUMBIA DJAKARIDJA DIT DJAKIS

Chef de gare ; tel 05 17 67 31

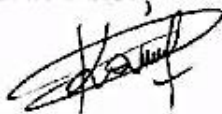


TRAORE ISSA, chef de gare adjoint tel ; 02 02 40 87



KARAMBIRI KARIM dit Balfour

Témoïn tel ; 05 18 28 39



NB : la rédaction de ce protocole d'accord est tirée en trois exemplaires.

Annex 6**Customs offices visited by the Group of Experts**

Office visited by the Group	Location
General Directorate of Customs	Abidjan
National Customs Training Centre	Abidjan
Regional Directorate of Customs	Man
Regional Directorate of Customs	San Pedro
Customs Office	Ouaninou
Customs Office	Grabo
Customs Office	Prollo
Border post	Santa
Mobile Brigade	Danane

Annex 7**Sites where access to weapons embargo inspections has been denied**

Date	Unit	Reason
3 July 2014	San Perdo (Gabiadji) – Gendarmerie	Need authorisation from the higher hierarchy
3 July 2014	Boundoukou (Transua) – FRCI detachment	
10 July 2014	Boundoukou (Tanda) – Gendarmerie	
17 July 2014	Seguela (Massala) – FRCI camp	
22 July 2014	Abidjan sector – Special Forces	
23 July 2014	Bouaké – Engineer battalion	
2 August 2014	Tongon – Gendarmerie	
12 August 2014	Abidjan sector (Adjame) – Engineer Battalion	
14 August 2014	Seguela (Fifie) – FRCI camp	
21 August 2014	Odiene (Minignan) – Police	
21 August 2014	Bounddougou (Temogossie) – FRCI Detachment	

Annex 8

Examples of transformation of non-lethal equipment into lethal equipment

Mounting for an automatic weapon placed on the roof of a vehicle ALTV produced by ACMAT (France)



1. Mounting is installed on the top of the tubular structure
2. View of the mounting (pivot)
3. In a plastic bag, a heavy machine gun is stored on the ground floor of the vehicle.

Picture with details 2 & 3 has been taken in Abidjan in August 2014.

Various types of modifications observed

The Group has observed three types of modifications on vehicles during the course of this mandate.

The first is the mounting of a structure in the form of a mat designed to accommodate heavy armament that is observed on Toyota Land Cruiser pickups.

The second is an addition of a flange designed to accommodate a machine gun (light or heavy) on the tubular structure generally seen on some ALTV vehicles supplied by the company ACMAT (France).

The third is completing the second variant by an additional mounting for the co-driver. This model has been observed in use in the Special Forces unit.

Mod A: Pick-up Toyota Land Cruiser equipped with a heavy machine gun 12.7 mm (Dashi)

Mod B: ALTV armed with a 12.7-mm heavy machine gun



Mod C: ALTV vehicle observed in August 2014 at the National Assembly





1. Mounting for a heavy machine gun (not mounted).
2. Mounting for a light machine gun (not mounted).

Annex 9

Armed vehicles observed in various units



Pickup Toyota Landcruiser transformed in a combat vehicle

Vehicle in use in the *Batallion de sécurisation du sud-ouest*.
Equipped with a mounting for a heavy machine gun.



Pickup Toyota Landcruiser transformed in a combat vehicle

Vehicle in use in the Republican Guard.
Equipped with a ZPU1 heavy machine gun (14.5 mm).



Hyundai light civilian truck transformed in a combat vehicle

Vehicle in use in the *Batallion de sécurisation de l'ouest*.

The weapon is a ZPU4 (4 heavy machine gun 14.5 mm).

Annex 10

**Arms and materiel observed at the 4th Infantry battalion
in Korhogo**

Vehicle with MRL bearing the GASPM logo



Annex 11

BM21 bearing the GASPM logo observed in Korhogo



Annex 12

Presence of 6 multiple rockets launchers (MRL) with characteristics similar to Sudanese production



View of the launchers mounted on the vehicles



Comparison of MRL observed in Korhogo and two samples MRL observed in Korhogo

Sample 1: Extracted from the MIC.sd Website — <http://www.mic.sd/index/en/>.



Sample 2: Similar weapons from South Sudan



Comparison of MRL observed in Korhogo and a sample of Sudanese production

Details of the marking of the MRL observed in Korhogo



Sample: Detail of the marking of a MRL observed in South Sudan



Details of the markings

Details of the marking of the MRL observed in Korhogo



Detail of the marking of a MRL observed in South Sudan



Annex 13**Arms and materiel observed at the 4th Infantry battalion
in Korhogo**

3 Heavy machine guns with characteristics similar to Sudanese production.

Heavy machine gun mounted on ALTV (ACMAT)



Mitsubishi pickup observed in Korhogo equipped with similar machine gun



Picture taken during the final offensive on Abidjan (April 2011), here mounted on a civilian vehicle



Annex 14

ADDR marking on one of the machine guns observed in Korhogo

Registration numbers of the machine gun observed:

Type arme	Numéro	Marquages
S-80 Sur ACMAT	S-80 11-2613	
S-80 Sur ACMAT	S-80 11-0520	
S-80 Sur Mitsubishi pick-up (MPCI)	S-80 11-2821	Marquage CEDAO CI FT8 11 2821



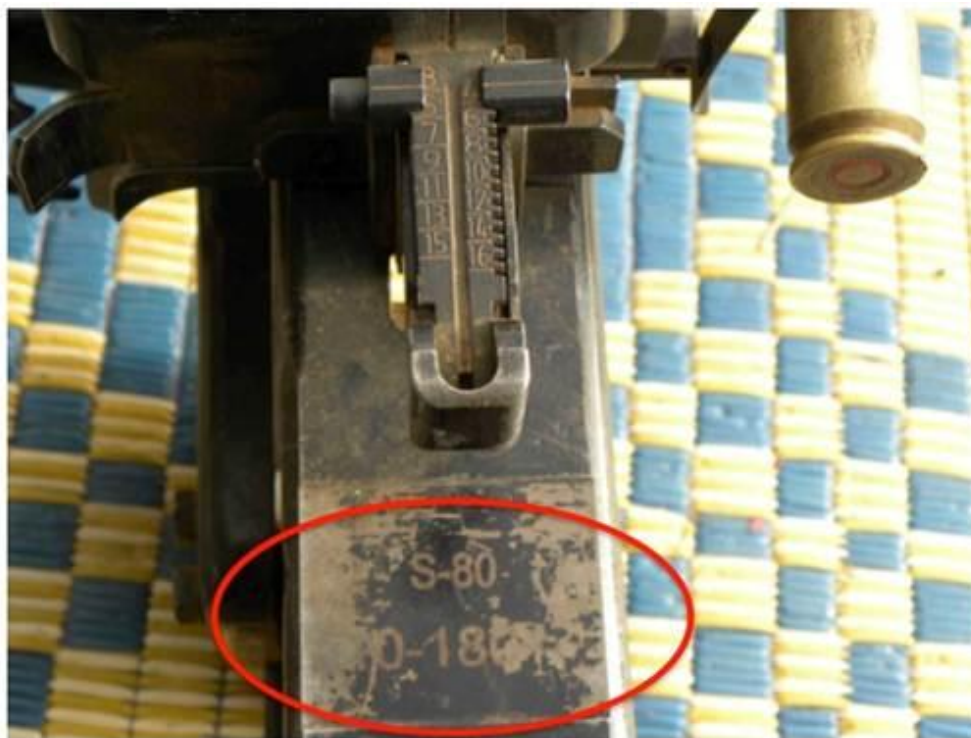
Comparison of the registration numbers with other samples

Sample 1: From the MIC.sd Website — <http://www.mic.sd/index/en/>.



Sample 2: Picture taken at the MIC stand during IDEX (February 2013/UAE).





S-80 Heavy machinegun – registration number 10-18XX

Reported origin of the weapon: S-80 heavy machinegun captured by JEM (Justice and Equality Movement) from the Sudanese Armed Force (SAF) during the battle in Jaw (South Sudan), in February 2012.

Received from Conflict Armement Research



A-80 Heavy machinegun – registration number 11-0114

Reported origin of the weapon: Captured from the Sudanese Armed Force (SAF) by the 2nd Division of the Sudan People Liberation Movement- North (SPLM-N Sudan armed opposition group) during the battle in Silak (Blue Nile), in September 2011.

Received from Conflict Armement Research

Annex 15

Heavy machine gun with markings mechanically removed

ZPU1 heavy machine gun (14.5 mm) on a pickup Toyota Land cruiser



Serial number mechanically removed



Annex 16

Mountings ready to be installed



Annex 17

Shipping barcode sticker indicating Nouakchott



Annex 18

Documents discovered on board of one of the vehicles carrying
a MRL

Secrétariat Général des Forces Nouvelles

FNCI

La régie des hydrocarbures

ORDRE DE MISSION

Le Secrétaire Général des Forces Nouvelles de Côte d'Ivoire (FNCI) atteste
que, M. zebret souleymane

Fonction : capitaine

est autorisé à se rendre à ouagadougou

du 08 février 2011 au 20 février 2011

Motif : en mission a ouagadougou du capitaine souley

Moyen de transport : un baché toyota blanche

Fait à Bouaké,

Le 08 / 02 / 2011

Forces Nouvelles



MPCI - MJP - MPAG

E-mail : mopaci@hotmail.com

Tel : 31 63 20 70 / 47 63 / 44 45

Fax : 31 63 22 84

BOUAKE - COTE D'IVOIRE

REGISSEUR
Capitaine Souley

FORCES NOUVELLES
BUREAU DE REPRESENTATION
LA CENTRALE
COTE D'IVOIRE

ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICA STATES
ECOWAS
COMMUNAUTE ECONOMIQUE DES ETATS DE L'AFRIQUE DE L'OUEST
CEDEAO

TOYOTA
GT 107 F

ECOWAS BROWN CARD
CARTE BRUNE CEDEAO

N° **014520**

(H: 42083)

EXEMPLAIRE CLIENT

 ECOWAS Brown Card Relating to Motor Vehicle Third Party liability Insurance Carte Brune CEDEAO Relative à l'Assurance Responsabilité Civile Automobile Protocol A/P1/5/82 of 29 th May 1982 (Protocole A/P1/5/82 du 29 mai 1982)		Brown Card Number (N° Carte Brune) 2203736 N° 014520	
		Policy Number (N° de la Police) 1034472 Valid from (Valable du) 07/02/2012 to 04/05/2012 Time (Heure) 17H45 00H00	
Name of Insured (Nom de l'assuré) ILTIASSE ALMAINEKE			
Address of Insured (Adresse de l'assuré) _____			
Make and type of vehicle (Carrosserie et type du véhicule) P. U TOYOTA			
Registration n° (N° d'immatriculation) GT 107 F		Chassis N° 42083 Engine N° _____ (N° de chassis) (Moteur N°)	
This card has been issued by CARENKS BP 2060 TEL 2074 24 24 NIKN (Cette carte a été émise par)			
Name and Address of Insurer (Nom et Adresse de l'Assureur) _____	Name and Address of Issuing Bureau (Nom et Adresse du Bureau Emetteur) Bureau National du Niger Stade Général Seyni Kountché B.P. 10934 - Tél: (227) 72 20 23 Fax (227) 72 23 64 Niamey - Niger	Signature of insured (Signature de l'Assuré) _____	
Signature and Seal of Approved Insurer (Signature et Cachet de l'Assureur agréé) _____		original	
This card is not valid in the usual territory of residence of insured (Cette carte n'est pas valable sur le territoire de résidence habituelle de l'assuré)			

CAREN ASSURANCES CAREN

Niamey, le 05/02 2011 **Bon de Caisse** N° 273250 ☒ ENTREE ☐ SORTIE

Journal : 570 Date Comptable 02/11

Pièce _____

Contrepartie : ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ MONTANT ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ F CFA

(Montant en toutes lettres) Trois mille huit cent quarante sept

Objet : An auto + CEDAO

N° Attestation 27749 2024520

Nom Assuré ILLIASE ALMOUNIRE

Police n° 2503130 Quittance n° 11034472

Visa Caisier _____ Visa Comptable _____ Visa Direction _____ Le Bénéficiaire _____

EXEMPLAIRE CLIENT

COMPAGNIE D'ASSURANCES ET DE RÉASSURANCES DU NIGER (CAREN)
B.P. 733 NIAMEY
TÉL. 20 73 34 70 - 20 73 29 62
République du Niger

RÉPUBLIQUE DU NIGER

ATTESTATION D'ASSURANCE
(Article 214 du code CIMA)

N° 877749

N° de Police 2303136

N° Assuré 11034472

Souscripteur ILLIASE ALMOUNIRE

Profession (1) _____

Adresse _____

Véhicule P.U. Marque TOYOTA N° d'immatriculation ou du moteur (2) GT 207 F

Remorque (2) Semi remorque (2) Appareil terrestre (2) _____

Genre _____ Marque _____ N° d'immatriculation ou du moteur (2) CH 42083

Valable du 05/02/2011 Au 06/05/2011

Visa ministériel N° 2334 du 25 mai 1998

Prise d'effet le 05/02/2011 à 11h30

POUR LA COMPAGNIE _____

Sa présentation n'implique, selon les dispositions des articles 213 et 215 du code CIMA qu'une présomption de garantie à la charge de l'assureur

(1-2 voir au verso)

«Formulaire n° 4 pour les dossiers de police d'assurance»

**PARTIE A ENLEVER
(AVEC PRECAUTION)**

 **CNAIR**
Les Assurances Bleues

Quartier P. LUMUMBARA - BP 568 - Bamako - Mali
Tel. (223) 20 21 21 77 / 20 21 64 54 - Fax 20 21 20 69 - E-mail : assurances@cnair-ml.com

Pol. N° **101111110001594**

Du **26/03/11 à 16H00mn**

Au **25/06/11 à 24H00mn**

VEHICULE
Genre **VP/16CV/3PLS**
Marque **TOYOTA**
Type **BACHETE BJ**

Immatriculation **CH. 5175**
ou N° Chassis

N° **0051452**

PROCURATION

Je soussigné Mr ILLIASSE ALMOUNIRE , Tél : + 227 90 90 49
89 autorise Monsieur DOSSOU S. FRANCIS, a voyagé avec sa
voiture de marque TOYOTA PIC UP n° immatriculé GT 107 F
châssis N°41083 sur l'axe Niamey Ouaga Niamey

En foi de quoi, la présente procuration lui est délivrée pour servir
et valoir ce que de droit.

Fait à Niamey, le 05 Février 2011



N° 069/CSA/804SK.

VU POUR LA CERTIFICATION MATERIELLE DE LA SIGNATURE
De M. ILLIASSE ALMOUNIRE
NY LE 05 / 02 / 11
Le Commissaire de Police



**DOUANE
DU
BURKINA**

**LAISSEZ-PASSER
TOURISTIQUE N° 535**

**Volet N°3
(Touriste)**

Valable jusqu'au : 08-03-2011 pour 1 seul voyage
(délai maximum 1 mois)

Délivré à M. Mme Mlle (1) : DOSSOU S. M. FRANCIS
Adresse complète : NIGER

Pour un Véhicule Automobile

Genre (2) ☒ voiture – autocar – camionnette avec Remorque
☐ moto cycle avec ou sans side-car sans

Immatriculé en GH
sous le numéro : GT 407 F

CARACTERISTIQUES : Véhicule = Remorque

Marque : TOYOTA
Châssis N° : 1083

CARROSSERIE

– Type : Van
– Couleur : Blanc
Date 1^{re} mise en circulation : 01-01-2008

Divers (pneumatiques de rechange – Poste – Radio – accessoires, articles de camping, etc...) : 01-01-2008

Valeur (Véhicule) : 10.000.000
(Remorque) : 0

Délivré par le Bureau de KTC
où le présent Laissez-Passer a été enregistré sous le numéro 535
le 06-02-2011
(Signature de l'Agent et Cachet du Bureau)

Je, soussigné (e) ILHANE THOMAS
Titulaire du présent Laissez-Passer Touristique, m'engage à me conformer aux règlements douaniers sur l'importation temporaire qui figurent au verso du volet n° 3 du présent.

LU ET APPROUVE : KTC le 06-02-2011
(Signature du Titulaire)

RENOIS (1) Nom et Prénom en lettres capitales d'Imprimerie
(2) Rayer les mentions inutiles.
(3) Faire précéder la signature de la mention «LU et APPROUVE»

Document mentioning PG-7 ammunition manufactured in 2010

Q.C.C

Product Name : RPG-7V

M. Date : 2010

LOT No. : 0302010

QTY : 4

Sign :

Handwritten notes:
Top right: 900 / 500 +
Bottom: 0302010 / 4000 X
Signature: [Handwritten signature]

Document mentioning optics for « AGL »

Jumelles = 20
Lunette lazarus = 06
Lunette de tir nocturne = 08
Lunettes AGL = 07.
RPG 7 = 40.
Lunettes = 03 - Caisses de RPG 7 (9 lunettes) +
04 lunettes
Munition : Atk 47 = 03 sacs (4500)

Annex 19

Accessories for QLZ-87 automatic grenade launchers



Packing List for mounting & round drum of AG135mm

Date:- / /2011.

No	Name	Code	Qty
1	Mount	01.02.03/WA25025	1
2	Drum 15-Round	WQ019.FJ5	4
3	Peg	04/WA025	1

Inspector: [Signature]



Annex 20

QLZ-87 DFJ (AT-AP) ammunition manufactured in 2008



The full marks on the shell are: DFJ87-35 AT/AP; 02-08-101.

Marks on the fuze (identifying fuze production) read: DRJ/DF J87-35 3-07-9624.

Marks on the shell base (identifying shell production) read, clockwise: AL 101 07 02

Annex 21

82-mm mortar store ammunition with characteristic similar to Sudanese production

Batch number 116 – 01 – 11



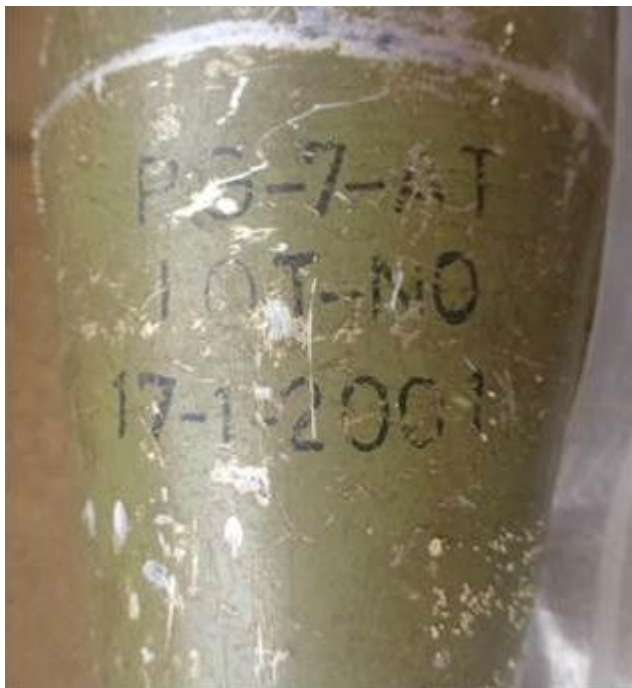
Annex 22

PG-7 ammunition with characteristics similar to Iranian production

Ammunition observed by the Group in Korhogo in July 2014 — Batch Number:
17-1-2001



**Ammunition observed by IMEU in Anyama in January 2013 — Batch Number:
17-1-2001**



Annex 23

Details on material with characteristics similar to those of Sudanese production or whose technical characteristics share similarities with those made in Sudan observed by the Group in 2013 and 2014

Type of material	Report
7.62x39-mm ammunition	S/2013/228 — Para 45/46 S/2013/605 — Para 44/45 S/2014/266 — Para 47 This report — Para xx
7.62x54R ammunition	S/2013/695 — Para 42/45 S/2014/266 — Para 47
12.7x108-mm ammunition	S/2013/228 — Para 55
60-mm mortar bomb	S/2013/605 — Para 41
Fuze for 82-mm mortar bomb	S/2013/605 — Para 46/49
120-mm mortar bomb	S/2013/605 — Para 41
Type 56-1 rifle with tampered markings	S/2013/228 — Para 61 — Annex 16
35x32-mm ammunition for automatic grenade launcher QLZ-87	S/2013/228 — Para 57 This report — Para xx
Tripod and optic for automatic grenade launcher QLZ-87	This report — Para xx
Multiple rockets launcher 107 mm (Taka 107)	This report — Para xx
Heavy machine gun 12.7 mm (Khawad)	This report — Para xx

Other information related to Sudan

Memorandum of understanding between NCP and FPI	S/2013/228 — Para 47/48
---	---

Annex 24

Ministerial Decree appointing members of the Permanent Secretariat of the KP in Côte d'Ivoire (SPRPK-CI)

MINISTERE DE L'INDUSTRIE
ET DES MINES

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
Union – Discipline – Travail

ARRETE n° 208/MIM/CAB du 16/05/2014 portant nomination des membres du Secrétariat Permanent de la Représentation du Processus de Kimberley en Côte d'Ivoire (SPRPK-CI)

Le Ministre de l'Industrie et des Mines,

- Vu la Constitution ;
- Vu la loi n°2014-138 du 24 mars 2014 portant Code minier ;
- Vu l'ordonnance n°2013-657 du 18 septembre 2013 déterminant les droits relatifs à la délivrance des documents de traçabilité et aux autorisations du commerce de diamant brut ainsi que la taxe à l'exportation du diamant brut ;
- Vu le décret n°2003-143 du 30 mai 2003 portant additif au décret n°96-634 du 09 août 1996 déterminant les modalités d'application de la loi n°95-553 du 18 juillet 1995 portant Code Minier relatives à l'importation et à l'exportation des diamants bruts en vu de la mise en œuvre du Processus de Kimberley ;
- Vu le décret n° 2012-1118 du 21 novembre 2012, portant nomination du Premier Ministre, Chef du Gouvernement ;
- Vu le décret n°2012-1119 du 22 novembre 2012, portant nomination des Membres du Gouvernement tel que modifié par les décrets n°2013-505 du 25 juillet 2013, n°2013-784, n°2013-785, n°2013-786 du 19 novembre 2013 et n°2014-89 du 12 mars 2014 ;
- Vu le décret n° 2013-506 du 25 juillet 2013, portant attributions des Membres du Gouvernement tel que modifié par le décret n° 2013-802 du 21 novembre 2013 ;
- Vu le décret n°2013-658 du 18 septembre 2013 déterminant la liste des documents de traçabilité et des autorisations du commerce de diamant brut ainsi que le montant et les modalités de paiement des droits fixes
- Vu l'arrêté Interministériel n°354/MIM/MPMEF du 27 septembre 2013 portant création, attributions, organisation et le fonctionnement du Secrétariat Permanent de la Représentation du Processus de Kimberley en Côte d'Ivoire (SPRPK-CI) ;

Considérant les nécessités de service ;

ARRETE :

Article 1 : Les personnes dont les noms suivent sont nommées membres du Secrétariat Permanent de la Représentation du Processus de Kimberley en Côte d'Ivoire (SPRPK-CI).

- Secrétaire Permanent : Madame THES OLEMOU Fatimata ;
- Membres :

Représentant le Ministre chargé de l'Intérieur :
Monsieur KONATE Diakalidia ;

Représentants la Direction Générale des Mines et de la Géologie :
Monsieur COULIBALY Ibrahima ;
Monsieur ABE Angou Martial ;
Monsieur COULIBALY Seydou ;

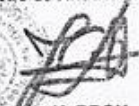
Représentants la Direction Générale des Douanes :
Madame KOUASSI Akoua Marie Claudia ;
Monsieur TIA N'dri Yves Roland ;

Représentant la Direction Générale des Impôts :
Monsieur BONNY Alex.

Article 2 : Les intéressés auront droit aux indemnités et avantages prévus par les textes en vigueur.

Article 3 : Le présent arrêté, qui abroge toutes dispositions antérieures contraires, sera publié au Journal Officiel de la République de Côte d'Ivoire.

Fait à Abidjan le 1^{er} Juin 2014

Le Ministre de l'Industrie et des Mines

Jean-Claude K. BROU

AMPLIATIONS

Présidence de la République	01
Primature	01
Secrétariat Général du Gouvernement	01
Tous Ministères	28
Archives	01
JORCI	01

Annex 25

Côte d'Ivoire validated Action Plan for diamonds

	Mai				Juin				Juillet				Aout				Septembre				Octobre				Novembre				Decembre						
	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52
ACTIONS																																			
Actions stratégiques																																			
Soumission d'une feuille de route au comité de sanctions et Groupe de travail sur le Monitoring																																			
Participation aux réunions du PK																																			
Présentation des résultats du diagnostic de la Déclaration de Washington à la plénière du PK																																			
Atelier tripartite sur l'état d'avancement de la mise en œuvre de la feuille de route																																			
Renforcement du cadre de gouvernance																																			
Prise d'un arrêté portant reprise de la délivrance des documents liés à l'activité dans le secteur du diamant																																			
Délivrance d'autorisations d'exploitation artisanales et semi-industrielles de diamants																																			
Délivrance d'autorisations d'achat et de vente de diamant pour les collecteurs																																			
Mise à jour des procédures du PK conformément aux recommandations de la mission de revue																																			
Analyse des textes à prendre ou à modifier pour compléter la mise en œuvre des procédures																																			
Rencontre avec la CENTIF pour s'entendre sur les modalités de collaboration et partage d'information																																			
Co organisation de l'atelier de validation de la Déclaration de Washington																																			

	Mai				Juin				Juillet				Aout				Septembre				Octobre				Novembre				Decembre						
ACTIONS	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52
Renforcement des capacités en matière d'évaluation des diamants bruts																																			
Distribution de balances électroniques et de loupes																																			
Formation d'évaluateurs en Guinée																																			
Formation d'évaluateurs par la Belgique																																			
Formation d'évaluateur par GIA																																			
Organisation de formations conjointes pour les évaluateurs gouvernementaux et autres acteurs																																			
Développement de modes opératoires harmonisés pour les services gouvernementaux en charge de l'évaluation du diamant																																			
Maintenance et modernisation du matériel d'évaluation																																			
Mise en œuvre et développement d'actions de lutte contre la fraude																																			
Elaboration de module de formation pour toutes les agences chargées de l'application de la loi																																			
Campagne de sensibilisation et de vulgarisation sur le code minier et le PK																																			
Poursuite de la sensibilisation et formation des acteurs gouvernementaux chargés de l'application de la loi																																			
Sensibilisation et Attribution des documents de traçabilité à tous les acteurs impliqués dans le secteur du diamant																																			
Poursuite des actions de contrôle et d'identification des acteurs																																			
Soumission de statistiques d'exportation et de production au PK																																			
Développement d'une base de données régionale pour les permis, la production et la vente de diamants/les informations sur l'exportation																																			
Amélioration des procédures de contrôle d'exportation incluant les consultations intersectorielles et régionales																																			
Développement de procédures et pratiques de collecte des statistiques au niveau national pour alimenter la base de données régionales																																			

	Mai					Juin					Juillet					Aout					Septembre					Octobre					Novembre					Decembre				
ACTIONS	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52					
Etablissement des bureaux d'achat																																								
Prise d'un arrêté portant abrogation de l'arrêté n° 070/MMPE/DM du 18 novembre 2002 portant suspension de l'expertise de diamant brut																																								
Journée d'information et d'échanges sur les conditions d'établissement des bureaux d'achats																																								
Appel à manifestation d'intérêt pour les bureaux d'achat																																								
Réception des dossiers pour établissement des bureaux d'achat																																								
Sélection des bureaux d'achat																																								
Délivrance d'agrément pour les bureaux d'achat																																								
Démarrage des premières exportations à partir du mois d'octobre 2014																																								
Auto évaluation du système de traçabilité																																								
Activités d'harmonisation régionale																																								
Poursuite de l'harmonisation des lois et pratiques régionales																																								
Participation aux téléconférences																																								
Création d'une page dédiée à l'approche régionale sur e site web du Processus de Kimberley																																								
Création de groupes de travail tripartite pour examiner trimestriellement les progrès sur l'harmonisation, la Déclaration de Washington...																																								
Développement d'un système pour intégrer les informations géographiques sur les concessions et les zones de diamants dans la sous région																																								
Contribution a la modélisation des gisements à travers la sous région																																								
Enquêtes géologiques pour partager les informations avec les pays de l'Union du Fleuve Mano																																								
Coordination																																								
Participation à la cérémonie de lancement du projet DPDDA II																																								
Missions conjointes pour le lancement des activités du projet DPDDA II sur le terrain à Ségoula																																								

Annex 26**Activities already executed under the validated Action Plan for diamonds**

Actions	Status
Strategic planning	
Share Validated working plan with the Sanctions Committee and the KP Working Group on Monitoring	DONE
Diamond sector governance reinforcement	
Analysis of legal texts to adopt or modify to complete diamond sector governance procedures	
Meeting with CENTIF to discuss modalities for cooperation and information sharing	
Reinforcement of rough diamonds evaluation capacity	
Distribution of electronic scales and loupes	DONE
Diamond evaluators training in Guinea	DONE
Creation of diamond buying houses	
Workshop to present procedures and requirements to apply for permits to operate buying houses	DONE
Expression of interest for permits to operate diamond buying houses	
Reception of candidates for permits to operate diamond buying houses	
Selection of operators to run diamond buying houses	
Agreement of diamond buying houses	
Self-evaluation of diamond traceability system	
Coordination	
Participation to the launching ceremony of the PRADD II	DONE
Joint missions for the opening of PRADD II offices and launching of activities in Seguela	DONE

Annex 27

River-dredging boats used for unlicensed gold mining







Annex 28

Liste des 50 personnalités pro-Gbagbo dont les comptes ont été dégelés

REQUISITIONS

Le PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE près le Tribunal de Première Instance d'ABIDJAN-PLATEAU, Vu les articles 41, 74 et suivants du code de procédure pénale; Vu mes réquisitions numéros 143/CF/PR-AP/TPI, 342/CF/PR-AP/TPI et 484/CF/PR-AP/TPI datées respectivement des 03 MAI ,08 et 28 JUIN 2011 aux fins de gel des avoirs; Ensemble les requêtes, aux fins de dégel de leurs avoirs, présentées par les requérants ou leurs mandataires; Attendu que la requête des intéressés, aux fins de rapporter les réquisitions sus-indiquées en ce qui les concerne, est justifiée et qu'il convient d'y faire droit;

EN CONSEQUENCE;

Requiert les Banques et Etablissements financiers de LA REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE de bien vouloir autoriser tout mouvement financier sur les comptes bancaires appartenant aux personnes ci - après nommées:

- 1 ABOUT BOLI RAPHAEL
- 2 AFFOUM BAMBA F
- 3 AFFRO THÉOPHILE
- 4 AHOUMAN NATHANAEL
- 5 AKE N'GBO GILBERT MARIE
- 6 APIAH NÉE KOUASSI AHOU SOPHIE
- 7 ASSI BENIE JOSEPH
- 8 BEDE KOFFI
- 9 BEONAHOU AMOS, JOURNALISTE
- 10 BIOT ÉPOUSE KOUA BLANDINE
- 11 COULIBALY YACOUBA
- 12 DAGOU OSSEY ALBERT
- 13 DALIGOU MONOKO JACQUES ANDRE
- 14 DIALI ZIE
- 15 DJA OBOU BLANDINE
- 16 DJECOURY BADJO ELISABETH EPOUSE DAGBO JEANINE
- 17 DOH NOEL
- 18 GUEDE ZADI MICHEL
- 19 GUEHI BLE
- 20 GUEI FRANCK
- 21 HIEN CHARLEMAGNE
- 22 IBRAHIM EZZEDINE
- 23 ISSA SANGARE YERESSO
- 24 JOSEPH ASSI BENIE
- 25 KACOU JACQUES
- 26 KATA KEKE
- 27 KLAH KOUE SYLVANUS
- 28 KOIDOU DJAGORAN CONSTANT
- 29 KOMOE KOUADIO AUGUSTIN

30 KONATE NAVIGUE
31 KOUAME ANNE GNAHORET TATRET
32 KOUATY INNOCENT
33 KOUDOU KESSIE RAYMOND
34 LAGO DALEBA ODETTE
35 LOBA GNANGO EMMANUEL PATRICK
36 LOBE LOBE
37 M'BOUGOUA ABI BLAISE
38 MEL THEODORE
39 MOBIO KOUEDAN ROGER
40 N'DA AMETCHI
41 N'GBE DENIS
42 N'GBECHI GHISLAIN
43 NOEL TAILLY
44 OUATTARA GNONZIE
45 RENE DEGNI-SEGUI
46 SOUKOURI BOHUI
47 SOUMA ANDRE
48 TOH FERDINAND
49 YAO SEKA ANGELA
50 YEHIRI GOHOU CHRISTOPHE

Et permettre, dès à présent, toutes transactions sur les actions, obligations et autres titres détenus par les sus-nommés dans leurs livres SOUS RESERVE DE L'APUREMENT DES DETTES FISCALES ET BANCAIRES DONT LE TABLEAU EST JOINT.

Fait au PARQUET D'ABIDJAN-PLATEAU le, 21 mai 2014
LE PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE

Annex 29

Press article on Damana Pickass

Extracted from: http://www.ladepechedabidjan.info/DECISION-DE-TRANSFEREMENT-DE-CHARLES-BLE-GOUDE-A-LA-COUR-PENALE-INTERNATIONALE-TOUT-CECI-VA-MAL-FINIR-_a17263.html

DÉCISION DE TRANSFEREMENT DE CHARLES BLÉ GOUDÉ À LA COUR PÉNALE INTERNATIONALE : TOUT CECI VA MAL FINIR !

Ce qui se passe actuellement dans notre pays est d'une extrême gravité. Cependant, il n'y a aucune place pour des réactions émotives et précipitées.

La pire des erreurs serait d'engager une riposte qu'on ne serait pas capables de conduire jusqu'à son terme, alors là ils vont nous anéantir définitivement et durablement.

En l'état actuel de notre pays, la question n'est plus de savoir si nous allons nous battre mais plutôt quand nous allons nous battre.

Et ce moment qui n'est plus loin a besoin qu'on se prépare rigoureusement.

Les actes actuels de provocation du gouvernement sont inadmissibles. Soyons tous en alerte maximale et élevons le niveau de la mobilisation. Ouvrons grandement les yeux et les oreilles et sachons décoder les signaux.

Le RDR ne veut absolument rien comprendre vu ses agissements :

- les prisonniers politiques non encore libérés,
- le refus de dialogue avec le Front Populaire Ivoirien sur les États-généraux de la République,
- la décision unilatérale du recensement de la population qui en réalité engage l'avenir de la Côte d'Ivoire et donc devant faire l'objet d'un consensus.

Aujourd'hui le gouvernement nous donne le coup de grâce avec le transfèrement d'un jeune ivoirien d'à peine 40 ans, le ministre Charles Blé Goudé, à La Haye alors que Ouattara lui même avait de sa voix dit qu'après Laurent Gbagbo, plus aucun ivoirien n'irait à La Haye. Cette déportation vient anéantir les derniers espoirs d'une réconciliation boiteuse. Le dialogue est donc définitivement rompu entre le gouvernement et nous.

Face à tout ceci, nous n'avons plus d'autres alternatives que d'engager le combat de rue frontalement. Advienne que pourra.

Nous devons sauver la Côte d'Ivoire de cette dictature ou alors nous périrons tous l'un après l'autre.

Que Dieu nous bénisse et préserve chacun de nous.

Damana Adia Pickass

Samedi 22 Mars 2014

La Dépêche d'Abidjan